

مجمع الفقه الإسلامي
الأمر السند في السيرة
السنوية

السيرة في الصلاة

مقدمة محمد الأمين (س)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشورى فى الاسلام

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه الوعى الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٧	الشورى فى الإسلام
٧	اشاره
٧	مقدمه الناشر
١١	مقدمه المؤلف
١٢	الفصل الأول الشورى فى نظره إجماليه
١٢	المطلب الأول: معنى الشورى
١٣	المطلب الثانى: الشورى فى القرآن الكريم
١٤	الفصل الثانى الشورى حجيتها ومواردها
١٤	المطلب الأول: حجيه الشورى
٢١	المطلب الثانى: موارد إلزام المشوره
٢٣	المطلب الثالث: هل يجب على المستشار إبداء الرأى؟
٢٣	المطلب الرابع: حدود الشورى
٢٣	المطلب الخامس: الشورى والغرف
٢٩	المطلب السادس: كيفيه الاستشاره
٣١	الفصل الثالث الشورى فى الأحاديث والأخبار
٤٨	الفصل الرابع الشورى فى مجال التطبيق
٤٨	تفصيل الحزب
٥٢	الأحزاب الديكتاتوريه
٥٣	أسباب فشل الأحزاب السياسيه فى العالم الثالث
٥٤	تعريف الحزب
٥٥	الهيكليه العامه للأحزاب السياسيه
٥٨	العلاقات الداخليه فى التنظيمات الحزبيه
٥٩	أقسام التمرکز

٦٠	بدل العضويه
٦١	الأحزاب الديمقراطييه والأحزاب الديكتاتوريه
٦١	الأحزاب السياسيه والمؤسسات الحكوميه
٦٢	النظام القائم على الحزبين
٦٣	الفرق بين النظام ذات الحزبين والأحزاب المتعدده
٦٣	الأحزاب والتجمعات الضاغطة
٦٤	اللجوء إلى السريه
٦٤	الفرق بين مجموعات النفوذ والأحزاب السياسيه
٦٥	الزعماء الحقيقيون للأحزاب السياسيه
٦٥	رصد الأموال للأحزاب السياسيه
٦٧	الرأى العام الداخلى
٦٧	النظام الحزبى
٦٨	البرلمان
٦٨	الحزب والانتخابات
٦٨	النظام الحزبى أو النظام البرلمانى
٧٠	ملحقات
٧٣	بى نوشتها
٩٠	تعريف مركز

اسم الكتاب: الشورى فى الإسلام

المؤلف: حسینی شیرازی، محمد

تاریخ وفاه المؤلف: ١٣٨٠ ش

اللغه: عربی

عدد المجلدات: ١

الناشر: مؤسسه الوعي الاسلامی

مكان الطبع: بیروت لبنان

تاریخ الطبع: ١٤٢٥ ق

الطبعه: یازدهم

مقدمه الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

فى عصر الفضائيات والانترنت لا مكان إلا للأفكار، فثوره المعلومات لا تنتج إلا الأفكار.

صحيح أن الفكره التى تنتجها قد تكون سلاحاً مدمراً، أو وباءً ينشر الفساد والرذيله فى صفوف الناس، لكنها أيضا تنتج الأفكار العملاقه المغيّرَه للحياه.

وهكذا كانت الأفكار من قديم الزمان.. أفكار تدمّر، وأفكار تبني.. أفكار تقضى على الوجود، وأخرى تبني صرح الحياه.

فالماركسيه مثلاً التى وُلدت أواسط القرن الماضى غزت العالم أواسط القرن الحالى، لكنها لم تجلب للبشرية سوى الفقر والفاقة، فتحولت مجتمعات غنيه إلى مجتمعات فقيره بالكامل.

والوجوديه التى أعلن عنها؟ سارتر؟ أتت بالإباحيه، فنشرت الرذيله فى كل مكان وجعلت الخلاعه أمراً مشروعاً.. والزنا أمراً مألوفاً.

وإلى جانب هذه الأفكار السلبية، انتشرت أفكار بناء وإيجابيه عمّت أرجاء من العالم ونشرت الفضيله والعلم بين صفوف الناس، كالأفكار التى صدح بها الأنبياء والمرسلين وعباد الله الصالحين ؟.

والذى نلاحظ فى ثوره الأفكار التى تسود العالم أنّ الأفكار الإيجابيه هى الأفكار التى يُسجل لها الخلود، بينما الأفكار السلبيه تتآكل ثم تندثر.

وفكره الشورى التى جاء بها الدين الإسلامى الحنيف فى عصر

لم يكن هناك قيمه للإنسان والقانون، كانت بمثابة المشعل الذى أضاء للبشرية طريق الخلاص من الاستبداد والديكتاتوريه.

وللوهله عندما نتأمّل واقع العالم تتبين لنا أهميه ما جاء به الإسلام، فلم تعرف جزيره العرب بعد فكره الدوله المركزيه، حيث كانت القبائل هى التى تتحكم بمقدرات الناس، وهى التى تحكم بدلاً من الحكومات والدول.

وكان العالم يعيش تحت وطأه دولتين قويتين هما الفارسيه والبيزنطيه، وكان عصر حروب وغزوات.

فملك الفرس كان فى مصاف الآلهه، أمره مطاع ولا

يناقش في أمره، ومن حقه أن يفعل ما يريد بدون استشارة.

وفي الدولة البيزنطية وريثه الحضارة اليونانية لم ترث من تلك الحضارة إلا روح السيطرة والغطرسه، هكذا كان العالم عشيـه مجيء الإسلام، استبداد وفوضى وتأخر.

وكانت الشورى من بين الأفكار العظيمة التي جاء بها الإسلام واستطاع بهذه الفكرة أن يُحطّم جدار الاستبداد والطغيان ويعيد للإنسان كرامته المفقودة، فبنى على ساحل هذه الفكرة أعظم دوله في التاريخ البشري، حيث كان رسول الله صلى الله عليه و اله يجمع المسلمين كلهم بلا استثناء ويستشيرهم في أمور بلادهم، والتراث الروائي خير شاهدٍ على ذلك.

كان الرسول الأكرم صلى الله عليه و اله يستشير وهو غنى عن الاستشارة، لأنّ علمه متصل بالعلم الإلهي؟ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ؟
إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ؟(١)، لكن من أجل أن يُعلّم أصحابه فن المشورة، وكان صلى الله عليه و اله يستشير حتى المرأة، فقد استشار (أم سلمه) في حلق الرؤوس في صلح الحديبيه وعمل بقولها وهو غنى عن قولها.

كل ذلك.. من أجل أن يبين للمسلمين أهميه الشورى ويرسم للحكام طريق الحكومه.

فقد شاور الرسول صلى الله عليه و اله أصحابه في مواطن عديده، في غزوه بدر، وفي غزوه أحد، ويوم الخندق، وفي الحديبيه. وفي كل موقف وموقع لم ينس الرسول صلى الله عليه و اله أن يستشير أصحابه، حتى ولو كلفته الاستشارة ثمناً باهضاً، كما حدث في واقعه أحد، حيث استشار أصحابه، فأشاروا عليه بالخروج من المدينة، وكان رأى الرسول صلى الله عليه و اله البقاء فيها وكان رأيه هو الأصوب، لكن تنازل عن رأيه واتبّع آراء الأ-كثريه المؤيده لفكره الخروج، فكان ما كان من خساره المسلمين للمعركه(١).

والطريف حقاً أنّ آيه الشورى التي تقول:؟وَشَاوِرْهُمْ فِي

الأمر..؟(٢). نزلت على الرسول صلى الله عليه و اله بعد هذه الواقعة أى بعد فشل المسلمين من إحراز النصر والذي كان من أسبابه خروجهم من المدينة، جاءت هذه الآيه لتقوى قلب الرسول صلى الله عليه و اله ولتقول له لا-تفتر عن المشوره حتى لو حصلت تلك النتيجة الخاسره فى غزوه أحد.

وليُبين أن الشورى قاعده ثابتة لا علاقته لها بالممارسه.

وبقيت الشورى وأقبرت الديكتاتوريه.

هكذا تبقى الأفكار البناءه، وهكذا تحتضر الأفكار الهدامه.

والكتاب الذى بين يديك هو استذكار لأهميه الشورى وبيان قيمتها الشرعيه، فالشورى عند الإمام الشيرازى رحمه الله عليه أمر واجب، وأنّ العمل برأى شورى فى مواردھا المقرره أمر واجب أيضاً، خلافاً لرأى بعض الفقهاء الذين لا يرون إلزاميه الشورى.

قيمه هذا الكتاب على صغر حجمه هو تناوله للشورى من موقف قوى وراسخ من الكتاب والأحاديث والأخبار، وإقرار مبدأ مهم هو إلزاميه الشورى الذى وقع فيه الاختلاف بين من يرى الوجوب أو عدمه.

لقد اتجه الإمام الشيرازى رحمه الله عليه فى هذا الكتاب اتجاهاً متيناً فى الاستدلال على حجّيه الشورى، فقد أخرج الموضوع من النصوص المختلف عليها والتي لا يمكن استقراء الوجوب أو عدمه من خلالها فقط. فهناك نصوص يفهم منها وجوب الشورى إلى جانبها نصوص يُفهم منها عدم الوجوب. وقد تضاربت آراء العلماء نتيجة لهذا الفهم للنصوص هل هى واجبه أم مندوبه.

وخلافاً لمنهج الكثير مّين كتب فى هذا الحقل، انتحى الإمام الشيرازى رحمه الله عليه منحاً آخر فى الاستدلال على حجّيه الشورى عندما استدل عقلياً على ذلك، فأخذ بقاعده (التصرّف) وأنّ التصرف بالمال أو الإراده بحاجه إلى الإذن، والإذن هنا هو مفتاح المشوره، وبهذا الاستدلال فتح المؤلف فتحاً جديداً فى حجّيه الشورى، والذي سيكون له آثار عميقه فى البعد

السياسى والاجتماعى والاقتصادى، لأنّ الإقرار بوجود الشورى يعنى إرساء نظام سياسى قائم على قاعده رأى الأمه وليس على رأى الحاكم.

وفى البعد الاجتماعى أنّ دخول الشورى فى الحياه الاجتماعيه يعطى دفعه قويه للحياه الإنسانيه؛ فالمجتمع القائم على المشوره هو المجتمع المنفتح على أبنائه، وهو المنفتح على المجتمعات الأخرى وبالتالي منفتح على الحياه.

وفى البعد الاقتصادى نرى أنّ البلاد التى تسودها الشورى مزدهره فى اقتصادها ومتنعمه فى خيراتها ومتقدمه فى صناعاتها وزراعتها عكس البلاد الديكتاتوريه، فإن رأس المال لا يستقر فيها بل يشدّ أحرمة الرحيل إلى البلاد الأخرى.

لقد كان الإمام الشيرازى رحمه الله عليه وما يزال نصيراً قوياً للشورى حتى عرف فى الأوساط العلميه ب (صاحب نظريه الشورى) واستطاع أن يوجد فى الأمه تياراً مؤمناً بهذه الفكره، ولأجل هذا تعرض للقمع الفكرى والحصار والمضايقه ويواجه قلمه الحراب والبنادق، فكان كلما اشتدت عليه الحراب أمسك القلم هنيهة حتى تهدأ العاصفه ثم يبدأ مسيرته مره أخرى، لأنه يعى حكمه الحياه:

إنّ عمر القلم أطول من عمر الطغاه؟.

ولأجل هذا منع الرقيب هذا الكتاب من الإصدارات المجازيه وفى بعض الدول حتى أضحى حامله مجرمّاً يستحق السجن والإعدام. واليه الذى بين يديك عزيزى القارئ هو عصاره أفكار الإمام الشيرازى رحمه الله عليه فى الشورى كتبه قبل عقدين من الزمن، فكان لابدّ من إعادته طبعه بثوب جديد.

وقد طبع الكتاب حتى الآن عدّه طبعات، مما يؤكد الحاجه إليه، ويؤكد أيضاً أنّ الشورى لازالت فكره حيه فى حياه الشعوب رغم سياط الجلادين وجبروت الحكام.

الناشر

مقدمه المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاه والسلام على محمّد وآله الطاهرين.

وبعد فهذا (الشورى فى الإسلام)، مختصرٌ فى هذا البُعد الإسلامى كتبته لإلقاء بعض الضوء على هذا الجانب، والمسؤول منه سبحانه وتعالى

أن يُوفق المسلمين للعمل بالشورى، ليرجع إليهم عزهم وسعادتهم، بالإضافة إلى أنه سبب رضاه سبحانه، حيث ذلك طاعه له، ويكون للعامل به جنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين، وقد جعلت البحث في ذلك في أربعة فصول:

الفصل الأول: الشورى فى نظره إجماليه، من حيث معنى الشورى وآيات الشورى فى القرآن الكريم.

الفصل الثانى: الشورى حجيتها ومواردها، وفيه مطالب:

المطلب الأول: حجته الشورى.

المطلب الثانى: موارد إلزام المشوره.

المطلب الثالث: هل يجب على المستشار إبداء الرأى؟

المطلب الرابع: حدود الشورى.

المطلب الخامس: الشورى والعرف.

المطلب السادس: كيفية الاستشاره.

الفصل الثالث: الشورى فى الأحاديث والأخبار.

الفصل الرابع: الشورى فى مجال التطبيق.

والله سبحانه المسؤول أن ينفع بهذا الكتاب، ويجعله مقدمه لتطبيق الإسلام، وهو المستعان.

قم المقدسه

محمد الحسينى الشيرازى

١٤٠٨هـ

الفصل الأول الشورى فى نظره إجماليه

المطلب الأول: معنى الشورى

الشورى مأخوذه من الجذر (ش و ر).

شَوْرَ: بمعنى أوماً، يُقال شاوره فى الأمر: طلب منه المشوره. تشاور واشتور القوم: شاور بعضهم بعضاً. استشار الأمر: تبين واستنار(١).

أما الراغب الأصفهاني، فقد أرجع كلمه الشورى إلى المصدر

(شور)، ومنها (الشُّوار) ما يبدو من المتاع، ويكنى به عن الفرح كما يكنى به عن المتاع، ومنها (شرت الدابة) أى استخرجت عِدْوَهُ تشبيهاً بذلك، والتشاور والمشاوره والمشاوره: استخراج الرأى بمراجعته البعض إلى البعض، من قولهم: (شرت العسل) إذا اتخذته من موضعه واستخرجته منه (١).

والظاهر أنّ (شرت) بمعنى الاستخراج هو الأقرب لمفهوم الشورى باعتباره يتضمن معنى استخراج الرأى كما يستخرج العسل من داخل خلية النحل.

المطلب الثانى: الشورى فى القرآن الكريم

ورد لفظ (الشورى) ثلاث مرات فى القرآن الكريم:

١: ؟وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتَظَرَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعُهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ؟ (٢).

فإذا كان القرآن الكريم يوجِّهنا إلى أن نَشاور فى أدنى أعمال تربية الولد وهو الفصل فى الرضاع، فبشكل أولى يوجِّهنا نحو الاستشارة فى الحكم، فلا يبيح الإسلام لرجل واحد أن يستبد فى الأمه.

فقد أمرنا الله سبحانه رحمه بالطفل أن تتشاور الأم مع الأب قبل أن يقررا فصله عن الرضاعه، فكيف وأمر الحكومه وفيها مصير الأمه بأسرها، فرحمه بالأمه أمر الله سبحانه وتعالى الحكام بأن يتشاوروا.

٢: ؟فَبِمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ

عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ؟ (١). لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه و اله: (أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ولكن جعلها الله تعالى رحمه لأمتي، فمن استشار منهم لم يُعَدِم رُشداً ومن تركها لم يُعَدِم غيًّا).

فقد كانت المشورة رحمه لعباده، فقد حفظ عبر الشورى وحدتهم، وجعل منهم شخصيات بارزة في المجتمع. والقسم الأخير من الآية؟ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ؟ (٢)، ففيه رأيان، رأى يقول بالعزيمة على رأيه صلى الله عليه و اله. ورأى ثانٍ يقول: إذا عزم بعد المشاورة في الأمر على إمضاء ما ترجحه الشورى وأعددت له عدته فتوكل على الله في إمضائه، وكن واثقاً بمعونته وتأييده لك فيه، وهو الرأي الأظهر يدعمه في ذلك سيره الرسول صلى الله عليه و اله في بدرٍ وأُحد.

٣:؟ وَالْعَذِينَ اشْتَجَبُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ؟ (١). والآية في وصف المؤمنين وفي تحديد واجباتهم، ومن جملة تلك الواجبات الشورى، فقد وردت الشورى بين أمرين واجبين إقامه الصلاه والإنفاق (٢). فالأولى في المجال العبادي، تركيه النفس وبناء الشخصية الإيمانية، والثانية: في المجال السياسي، بناء الدولة ونظام الحكم، والثالثة في المجال الاقتصادي.. وهي ثلاث حلقات مترابطة، وهي أركان للمجتمع الإسلامي.

واستناداً لهذه الآيات الثلاثة يتضح ما يلي:

١: إنَّ الشورى مبدأ إسلامي عام لا يختص فقط في المجال السياسي بل حتى في الحياه الأسريه والاجتماعيه.

٢: إنَّ للشورى مجالان، الأول: مشوره الحاكم المسلم للمسلمين في الأمور المتعلقة بهم، والثاني: مشوره المسلمين فيما بينهم على إداره شؤونهم، فهي دعوه الطرفين إلى الشورى، طرف الحاكم وطرف الرعيه.

٣: مبدأ التشاور قائم في الأمور المتعلقة بشؤون المسلمين دون الأحكام الشرعيه التي ورد فيها النص.

الفصل الثاني الشورى حجيتها ومواردها

المطلب الأول: حجه الشورى

ويحتج على وجوب الشورى

بأمور:

أولاً: وجوب أخذ الأذن بالتصرف

فكل شيء يرتبط بشؤون الأمه لابد من الاستشاره فيه، سواء فى أصل الجعل أو تابعه، مثل: المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والمطارات، والمعامل الكبيره، وما أشبه ذلك، فإنها تفتح وتعمل بمال الأمه ومقدراتها، وكذلك حال الوظائف من الرئاسة، إلى الوزراء، إلى المجلسين، إلى المحافظين، إلى مدراء النواحي، وهكذا، وذلك لجهتين:

١: أنها تصرف بمال الأمه، سواء أموال الخمس والزكاه، أو المعادن، أو ما أشبه، ولا يحق لأحد أن يتصرف فى مال غيره إلا بإذنه.

٢: أنها تصرف فى الأمه، ولا يحق لأحد أن يتصرف فى غيره إلا بأذنه، ومن الواضح أن رضى الأمه وإجازتهم، فى طول رضى الله سبحانه وإجازته؛ فاللازم أن يكون التصرف حسب الرضائين.

وقد ذكرنا فى بعض المباحث المفصله: إن النساء أيضاً لهن الحق فى ذلك إذا توفر الشرط، أى كان شيء من المال مرتبطاً بهن، أو كان شيء من التصرف مرتبطاً بهن؟.

وكذلك حال الأطفال، إلا أن الإجازة بيد أوليائهم الشرعيين حسب ما قرر فى الفقه.

لا يقال: إذا قلد الناس مراجع التقليد وهم نصبوا المدراء ومن أشبههم كفى، لأنهم وكلاء الأمه وخلفاء الرسول صلى الله عليه و اله.

لأنه يقال: إذا فوضت الأمه إليهم الأمر بهذه السعه صح، وإلا لم يصح، لعدم التلازم بين الأمرين.

ومن الواضح أن مثل هذا التفويض الفضفاض لا يتحقق، بل الفقهاء بأنفسهم، وهم فى قمه التعقل والعداله بعد المعصومين عليهم آلايف التحيه والسلام لا يحتكرون الأمر لأنفسهم، وهم العالمون بأن الاستشاره خير مظهر لأوجه الرأى، وتوصلهم إلى أحسن النتائج.

فإذا طبقت الاستشاره فى كل هذه الشؤون، من القرية إلى المدينه، ومن اتحاد الطلبة إلى أكبر إداره للشؤون الاجتماعيه، تظهر الكفاءات، وتتقدم عجله الحياه إلى الأمام بسرعه كبيره.

وبذلك تبين لنا أن من

يستشير ومن يُشير؟

فالمجموع بما هو مجموع يستشيرون ويُستشارون، وإن كان كلُّ في موره؛ فإنَّ إطلاق الاستشاره شامل لكل ذلك، وإن كانت الخصوصيات بيد العرف العاقل الملاحظ للزمان والمكان والشرائط، كما هو شأن الكبريات الملقات منهم (عليهم الصلاه والسلام) والصغريات التطبيقية لتلك الكبريات، ولذا قالوا: ؟علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع؟(١).

ثانياً: الآيات الكريمه

الشورى: عبارته عن استطلاع الآراء ليظهر الرأي الأصوب، وهو فى باب الحكم واجب، حيث قال سبحانه: ؟ وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ؟(٢)، فإنه حيث ذكر فى صفات المؤمنين، وكان بين الواجبات، دلّ على الوجوب سياقاً واتصافاً، قال سبحانه: ؟فَمَا أُوتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَمَتَّاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ؟ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ؟ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ؟(١).

ومن المعلوم أنَّ (الشورى) ذكرت من بين صفات المؤمنين، فكان ظاهراً فى وجوبها، كما أنَّه ذكر فى عِدَدِ اجتناب الكبائر وإقامه الصلاه وما أشبه ذلك من الواجبات، وهو دليل على الوجوب، إذ سياق الآية يُفيد ذلك.

وقد يستشكل: بأنَّ التوكل وغفران الذنب ليسا بواجبين، ذلك لأنه:

١: إذا كان دليل على عدم وجوب شيء بسبب قرينه خارجيه، لم يكن ذلك صارفاً عما ظاهره الوجوب، ولذا قالوا: إنَّ الأمر فى غسل الجمعة والجنابه لا يفيد استحباب الجنابه، لسياقها مع الجمع المستحب.

٢: التوكل قسمان: واجب ومستحب، فإيكال الأمر إلى الله سبحانه فيما ليس من صنع الإنسان من لوازم الإيمان، وقد ورد فى الآيات والروايات الأمر بذلك، والمعنا إليه فى (الفقه) فى قسم الواجبات والمحرمات(١).

أما الغفران فى قبال الاسترسال فى المعاصى من جهه الغضب كما هى عادته كثير من الناس حيث إنهم إذا غضبوا فعلوا

المُحَرَّم بالنسبة إلى المغضوب عليه فواجب. نعم لا- يجب بالنسبة إلى القدر المحتاج منه، مما أشار الله سبحانه بقوله: ؟فَمَنْ
اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ؟(٢)، وقوله تعالى ؟وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ؟(٣)، إلى غير ذلك.

ولذا قال سبحانه بعد الآيات المذكورة: ؟وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ؟ وَلَمَنْ
انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ؟(٤)، إلى آخر الآيات.

فمما تقدم يظهر لنا وجه الجواب في الإشكال: أنه إذا كان مطلق الشورى في كافة الأمور واجبه كان ذلك خلاف الضرورة، وإن
كان في بعضها كان ذلك مجملًا فلا دلاله، وعليه فلا بد من حمل الآية على الاستحباب.

إذ يقال في رده: إن ظاهر الآية وجوب الشورى إلا ما خرج، والحكم(١) مما لم يخرج قطعاً، فالآية سواء استعملت في الجامع بين
الواجب والمستحب مثل آيات الإنفاق(٢) أو في الوجوب، احتاج الخارج إلى الدليل، وكانت الاستشارة في الحكم واجبه، هذا
ويؤيد الوجوب قوله سبحانه: ؟وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ؟(٣) بضميمه أنه صلى الله عليه و اله أسوه (٤) فاللزام اتباع الحاكم الإسلامي
له.

مناقشه الاستدلال بالآية:

١: إن هذه الآية لا- تدل على الشورى في تعيين الحاكم، بل شورى على نفس الحاكم في إداره شؤون البلاد، فمن أين جاء
وجوب الشورى في الأول؟

٢: لا دليل على وجوب الشورى على الرسول صلى الله عليه و اله، فإذا لم يكن واجباً عليه لم يكن واجباً على غيره.

٣: لعله إذا ثبت الوجوب عليه صلى الله عليه و اله كان ذلك من اختصاصاته.

٤: إنه كان واجباً عليه صلى الله عليه و اله ولم يكن من اختصاصاته، لكن من أين أنه كان عليه صلى الله عليه و اله

الأخذ بمقتضاه، بل كان لأجل استجلاب خواطرهم؟ ويؤيده أن عقله فوق الكل والمتصل بالوحي فلم يكن يحتاج إلى آرائهم.

٥: إنَّ الأمر؟ مجمل، فلا دلالة فيه على الإطلاق الذي هو مصبّ الكلام.

وجواب هذه الاشكالات:

عن الأول: إنَّ الآية تدل بالملاك الأولوى على الشورى فى تعيين الحاكم بعد أن لم يكن المنسوب عن الله سبحانه حاضراً. كما فى الحال الحاضر، حيث غيبه الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، فهل يمكن وجوب الشورى فى الأمور العامه، وعدم وجوبه فى تعيين القيادة التى هى الأصل؟ .

والأولويه بعد وضوحها عرفاً، وهم (١) الملقى إليهم الكلام، قال سبحانه: **بَلِّغْ رِسَالَتِي مَبِينٍ**؟ (٢)، إلى غير ذلك، واضحه من جهة أن القيادة تكون بتعيين الله سبحانه، قال تعالى: **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**؟ (٣)، وقال سبحانه: **يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً**؟ (٤)، وفى زياره الإمام الحجة (عجل الله تعالى فرجه الشريف): **السلام عليك يا خليفة الله وخليفه آبائه المهديين**؟ (٥)، إلى غير ذلك.

وعن الثانى: إنَّ ظاهر الأمر الوجوب، فمن أين أنه لم يكن واجباً عليه صلى الله عليه و اله فيما لم يرد فيه نص من الله؟

ربما قيل: بدليل السياق، حيث قال سبحانه: **فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**؟ (١)، بضميمه أن العفو والاستغفار لهم غير واجبين.

وفيه:

١: كيف يدعى عدم وجوبهما عليه صلى الله عليه و اله بل على كل قائد، مع إن القيادة لا تستقيم إلا بهذين: العفو والاستغفار، وإلا فالناس لا يلتفون حول أصحاب العنف كما هو واضح، كما إن الاستغفار للتطهير، حتى يكونوا موضع لطف الله سبحانه، فإنه بدون لطفه لا ينزل النصر عليهم، بل صدر الآية **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ**؟ (٢) دالاً على الوجوب.

٢: لو

سلم عدم وجوبهما، فإنَّ الأمر ظاهرٌ فيه (٣) كما تقدم في: (اغْتَسَلَ لِلْجَمْعَةِ وَالْجَنَابَةِ)، وظاهره مقدم على ظاهر السياق.

وعن الثالث: إنَّ ظاهر الأحكام أنها عامه إلا ما خرج بدليل،

وليس المقام من المستثنى، وذلك بضميمه دليل (الأسوه): دالٌّ على الوجوب على الحكام، كما يدل على تعيين الحكام بالشورى بالملاك المتقدم.

وعن الرابع: إنَّه خلاف الظاهر، ولا منافاه بين كونه صلى الله عليه و اله عقلاً كاملاً واتصاله بالوحي، ومع ذلك كان عليه صلى الله عليه و اله الشورى لتعليم الأمة الاستشاريه.

ثم لو استشار صلى الله عليه و اله فإن لم يأخذ بآرائهم كان ذلك تنفيراً لهم، بل أكثر من عدم الاستشاره، فإنَّ مَنْ لا يستشير ويعمل برأى نفسه منفور في المجتمع، فكيف بمن يستشير ثم يضرب برأى المستشارين عرض الحائط.

والآيه صريحه في الأمر، لأجل الجمع والالتفاف، قال سبحانه:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ... ؟ (١)﴾.

ثم إذا استشارهم واختلفوا كما هي طبيعه الآراء فإما أن يكون هناك أقلية وأكثرية وهو الأغلب، أو تساؤ وهو الأقل.

ففي الحاله الأولى: إن أخذ برأى الأقلية كان جرحاً لرأى الأكثرية، وذلك ممّا لا يليق عقلاً ولا شرعاً؛ أمّا عقلاً فواضح، وأمّا شرعاً فلما نجده في مسأله أكثرية شاهد طرف من شاهد طرف آخر، كما في كتاب القضاء، فلو كان في مثل النزاع في الدار أو مائه درهم أو ما أشبه ذلك، يؤخذ بالأكثرية شهوداً (١)، فهل لا يدل ذلك على تقديم الأكثرية في الأمور المهمه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه والعسكريه ونحوها؟

ومن الواضح أنّ الأقلية غير المأخوذ برأيهم في هذه القضية لا ينزعجون بعد أن رأوا تقديم رأيهم إذا صاروا أكثرية في قضيه أخرى. كما يلاحظ ذلك في مجالس

الشورى، واتحاد الطلبة، ومجالس الوزراء، وغير ذلك، فى العالم الحاضر.

وفى الحاله الثانيه: إذا تساوى الرأيان، فالسبيل القرعه، وقد قال سبحانه وتعالى: **فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ؟** (٢) فى قصه يونس عليه السلام.

وقال تعالى: **إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ؟** (٣) فى قصه زكريا عليه السلام.

ولما جاء فى الحديث الشريف عن الرسول الأكرم صلى الله عليه و اله: **؟القرعه لكل أمرٍ مُشْكَل؟** (١)، بل له صلى الله عليه و اله أن يأخذ بأحد الرأيين، لأنه بالإضافة إلى أحدهما يكون الأكثرية، بل الظاهر أن معنى الشورى هو الأمران فيما كان أكثرية وفيما كان تساوى.

لا- يقال: فى قوله تعالى **؟فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ؟** (٢) دليل على أن الأمر كان لاسترضائهم، وإلا فهو صلى الله عليه و اله العازم الوحيد.

لأنه يقال: **؟فَإِذَا عَزَمْتَ؟** بعد **؟شاوَر؟** ظاهر فى أن العزم منبثق عن نتائج المشوره، لا- أنه فى قبالتها، ألا ترى أنك إذا قلت: (شاوَر الطبيب فإذا عزم فتوكل) كان معناه العزيمه المنبعثه عن مشورته.

ومن الواضح أن التوكل لا يكال أمرٍ ما ليس بيد الإنسان، إليه سبحانه، كما ذكرنا تفصيله فى بعض الكتب المرتبطه بهذا الشأن.

وعن الخامس: **إن؟ الأمر؟ محلى باللام، ومثله يُفيد العموم، كما فصلنا ذلك فى كتابنا (الأصول)، ولذا كان؟ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ؟** (٣) ونحوه دالاً على ذلك، حيث إن الطبيعه ساريه فى كل الأفراد، نعم بقريته العرف الملقى إليه الكلام ذلك فى الشؤون المرتبطه بالقياده وما أشبه.

فلا يقال: إنه إن كان عاماً فهو مقطوع العدم، وإن كان خاصاً كان مجملاً، فإذا قيل لمن يريد بناء الأبنيه: (استشر المهندس) سبق إلى الذهن الاستشاره فى شؤون الهندسه، وهكذا بالنسبه إلى أشباه ذلك.

بل إننا ذكرنا فى (الأصول): إن المفرد إذا لم تكن قرينه على

إرادته الفردية منه يُفيد العموم، فمثل (تمره خير من جواده)(١)، و؟ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً؟ (٢) و؟ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا؟ (٣) و(شر الدنيا وشر الآخرة)(٤)، ونحوها ظاهر في طبيعته السارية مما يُفيد العموم البدلي في موردته، والاستقرائي في موردته.

وبهذا تبين أنَّ الشورى في ماذا؟ ولماذا؟ فإنَّها في أى أمر مرتبط بقطاع من الأمه صغيراً وكبيراً، فالاستبداد في الأمه بالحكم محرم، حراماً بحجم الأمه.

والاستبداد في اتحاد الطلبة مثلاً حرام بحجم اتحاد الطلبة، إذ معنى الاستبداد هو الاستئثار بحق الآخرين حقاً مالياً أو حقاً جسدياً أو حقاً اعتبارياً، ف (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم) (١).

هذا حتى إذا فرض أن الحاكم لم يفعل الحرام في إدارته مثلاً أدار المستشفيات أحسن إداره من حيث الرعايه والعنايه والموازن الشرعيه؛ فهي كما إذا جاء الغاصب إلى دار الناس وقام بإداره العائله أحسن إداره، أليس ذلك حراماً؟ أمّا إذا فعل الحاكم الحرام، كما إذا أخذ المكوس والعُشر (٢) أو فرض الضرائب الخارجه عن الخمس وأخواته الثلاثه (٣)، أو منع الناس من حريه الزراعه والتجاره والصناعه والبناء وما أشبه (١)، فهو حرام في حرام، كشرب الخمر في إناء الذهب.

وعلى أى، فمن يستولى على اتحاد الطلبة بدون الشروط التى وضعها الله سبحانه ووضعها الأمه، وعددهم مثلاً ألف، سيفعل ألف حرام، بينما من يستولى على بلد ذى خمسين مليوناً يفعل خمسين مليوناً عملاً محرماً.

أمّا لماذا الشورى؟ فقد عرُفَتْ بأنَّه من جهه العقل والشرع، وربما يُستدل بالأدله الأربعة، نعم الإجماع وإن لم يصرَّح بهذه الصغرى إلاَّ أنَّها مشموله لما دلَّ من الإجماع على حرمة التصرف فى مال المسلم والكافر المحترم وشخصهما بدون رضاه.

المطلب الثانى: موارد إلزام المشوره

ففى الواجبات والمحرمات لا مشوره، ومن ذلك فى أمر النبوه والإمامه (٢)، وكذلك لا مشوره فى سائر

الأحكام الخمس المستحب والمكروه والمباح والتي منها الأمور الوضعية (٣).

أما في سائر الشؤون الشخصية منها، فتستحب المشورة فيها؛ وفي الشؤون الاجتماعية (١) تجب مشورة الحاكم مجيئاً إلى الحكم وتنفيذاً لأمرٍ دون أمر.

أما وجوب المشورة في مجيء الحاكم إلى الحكم، فلأنه نوع تسلط على الناس، والناس لا يصح التسلط عليهم إلا برضاهم، أما الصغرى فواضح، وأما الكبرى فلقاعدته السلطنة الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم هذا بالإضافة إلى وجوب كون الحاكم جامعاً للشرائط المقررة في الشريعة الإسلامية.

أمّا وجوب المشورة في أمور الناس بعد مجيئه إلى الحكم، لأنّ للحاكم صلاحية بقدر تخويل الناس له، ففي غيره يحتاج إلى إذنهم.

والحاصل: إنه ما كان شأن الناس يحتاج إليه ابتداءً واستدامةً.

إن قلت: أليس مرجع التقليد منصوباً من قبلهم (عليهم السلام) فهو كالواجب.

قلت أولاً: اختيار هذا المرجع دون ذاك بيد الناس كاختيار إمام الجماعة والقاضي وما أشبه ذلك.

ثانياً: إذا كان هناك مراجع اختارهم الناس مما يصدق اختيار الناس لهم لا أن يكون فقيهاً يقلده عدد محدود من الناس كمائه ألف مثلاً حيث لا يصدق بالحمل الشائع (١) أنه اختاره الناس، إذ لاحق لأحدهم في تنفيذ رأيه على سائر المراجع (٢) ولا على مقلديه، بل لاحق لتنفيذ رأيه على مقلديه بالقسر سواء القسر الظاهر أو المغلف إذ انتخاب المقلدين له في هيئته للحكومة ليس معناه تخويلهم له الصلاحية المطلقة لتصرفه في أموالهم ودمائهم وأعراضهم بل بقدر ما يرى المقلدون، فإذا رأى هو الحرب (٣)، والمقلدون السلم، لاحق له في إدخال الناس في الحرب.

وقوله عليه السلام: ؟إذا حكم بحكمنا؟ (٢) لا- دلالة فيه على نفوذ رأيه إذا لم ير المقلدون أنه ليس بحكمهم (عليهم الصلاة والسلام).

والمراد بالمقلدين له أو بالمراجع: الأكثرية، لأنّ دليل الشورى حاكم على دليل التقليد، وإلا لم

يبقى للدليل الشورى مجال، كما ذكروا فى العناوين الثانويه الحاكمه على العناوين الأوليه.

المطلب الثالث: هل يجب على المستشار إبداء الرأى؟

الظاهر أنه لازم على نحو الكفايه، من باب إرشاد الجاهل وتنبيه الغافل، بل والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى جملة من مواردها على التفصيل الذى ذكر فى الفقه فى تلك الأبواب.

أما الزائد على ذلك فلا يلزم، وإن كان يُستحب لإطلاق بعض الأدله، ولعل ما روى من قول الرسول صلى الله عليه و اله: ؟أشيروا علىّ؟ (١)، وقول الإمام على عليه السلام بأنّ لهم المشوره عليه (٢) يعطيان كلا الأمرين من الواجب والمستحب كل فى مورد حسب مقتضيات الحكم والموضوع، فإنّ الموضوع قد يكون قرينه الحكم، وقد يكون العكس، فإذا قال وهم فى حاله الحرب جئنى بأسد، دلّ الحكم على إرادته الشجاع من الموضوع لا- الحيوان المفترس، ولو كان فى حديقته حيواناته كانت القرينه على إرادته المفترس، بينما إذا كان بحاجه إلى رجل شجاع لحراسته ومفترس لحديقته حيواناته، لم تكن لأيهما القرينه، وفى عكس الأمر لو قال: من أكرم عالماً فقد أكرمنى، حيث إن العالم قرينه على إكرام خاص، لا كل إكرام لا يلىق بالفقهاء، وإن لاق بالتجار والشجعان ومن أشبههم.

المطلب الرابع: حدود الشورى

اللازم الأخذ بالمشوره بقدر تحقق إجازته التصرف فى المال والنفس، لا أكثر ولا أقل.

أما الأول: فلعدم الدليل عليه.

وأما الثانى: فلأنّ دونه خلاف تسلط الناس على أموالهم وأنفسهم، فإذا اقتضت المشوره تبليط ألف كيلومتر من الطرق لم يجر أقل، لأنّه تصرف فى أموال الأمه، حيث لا يريدون، ولو كان بالسلب، كمن أعطاه الولي ديناراً ليشتري بضاعه فاشترى بنصف المبلغ؛ كما أنه لا يلزم أن يتعب نفسه فى تبليط أكثر من القدر المقرر، وإن كانت الأمه راضيه بذلك.

المطلب الخامس: الشورى والعرف

أمّا قدر المشوره، فذلك موكول إلى العرف، وليس من قبيل الأمر بالطبيعته، المحقق ولو بأقل قليل منها، فهو مثل ما إذا قال المولى: جئنى بالماء، حيث لا يكفى الإتيان بقدر قطره، بينما القرينه قائمه على مقدار السقى بعد الطعام، ومن ذلك وضوح وجه عدم لزوم الإتيان بكل الطبيعه وإن كانت ميسوره، فإذا قال: جئنى بالصاغه لا يلزم الإتيان بجميعهم بدعوى أن الطبيعه ساريه فى الجميع.

وقد يرد سؤال على ذلك: إذا اختلف العرف وتعددت الآراء وفقاً لاختلاف البلدان أو اختلاف العادات، فما العمل؟

وفى الجواب نقول: يؤخذ بأشهر الأعراف، إن لم يمكن أن يؤخذ فى كل بلد بعرف ذلك البلد، فإن تعدد عُرْف البلد الواحد تخير أو اقترح إن كان تباين وإلا احتيط بالجمع أو بالأخذ بالأشد، على التفصيل الأصولي.

والحاصل: إنّ القرائن الحالیه والمقالیه هی التي تحدّد قدر الطبیعه زیادهً ونقیصه وقله وكثره، وما فی بعض الروایات الآتیة من استشاره عشره، أو عشر مرّات فی مستشار واحد، إنّما أريد ظهور الرأى الحصیف بذلك. فالغالب أنّ عشره أشخاص متعلقین بالأمر من أهل الخبره تكفی آراؤهم لظهور نتیجه الأكثر قرباً إلى الحقیقه والواقع، كما أنّه لو استشير من شخص واحد عشر مرّات كان

فى ذلك متقلب الآراء ظهراً وبطناً وقرباً وبعداً بما لا يحتمل الظفر بأكثر مما ظفر به من مقترب الصواب، وعشر مرات من قبيل الكثر والفرّ فى المباحث العلميه المظهره للرأى السديد.

مثلاً: لو سأل عن ضمان الضامن للقيمه التى ارتفعت لا- من جهة السوق بل من جهة أن المثل موجود عند من لا- يبيعه إلا بأضعاف أضعاف قيمته، فهل يلزم؟ أو لا- يلزم إلا بقدر القيمه الواقعيه؟ أو يفصل بين القيمه المجحفه فلا يلزم، وغيره فنعم، أو يفصل بين ما كان المتلف عالمياً عامداً فنعم، وإلا فلا؟ أو يفصل بين قدر القيمه حتى الزائده دون الإجحاف، لا بقدره، فإذا كانت القيمه ديناراً، وخمسه دنائير إجحاف، وثلاثه بينهما وجبت الثلاثه كما لكل قول فى الفقه فإن هذه الآراء الخمسه إذ ذكرت لمن يريد الاستنباط اختار أحصفها، فكيف إذا كانت الأدله عشره من عشره أفراد أو خمسه لكل رأيان، أو واحد يُقيم الوجه لكل رأى من العشره، إلى غير ذلك.

ثم إن الاستشاريه سواء فى الحكومات الزمنيه مما تسمى بالديمقراطيه أو فى الحكومه الإسلاميه هى صمام الأمان، وذلك لأنّ الناس كما يحتاجون إلى ملء بطونهم، يحتاجون إلى ملء أذهانهم، فكما أنّ الجائع يخرج على من أجاعه بالإضراب والمظاهره، حيث ورد: ؟عجبت للفقراء كيف لا- يخرجون بالسيف على الأغنياء؟ كذلك من لا يستشار يخرج على من أجاع فكره، مهما فرض نزاهه الحاكم، وكونه مطبقاً لقوانين البلاد، سواء كانت تلك القوانين إسلاميه كما فى بلد الإسلام، أو غير إسلاميه كما فى البلاد الديمقراطيه.

ولا يكفى للحاكم الإسلامى أن يطبق مبادئ الإسلام وقوانينه، بدون تطبيق مبدأ الشورى الذى هو ركن من أركان الحكم فى الإسلام، ذلك لأنّ الناس عندما يرون أنه لم يطبق

قانون الإسلام الذى هو الشورى ينفَضون من حوله ثم يثورون عليه حتى إسقاطه هذا إذا فرض أنه حسن الاستنباط وحسن التطبيق، وذلك قليل أو يكاد يكون معدوماً، بل الظاهر أنه من غير الممكن أن يُحسن الاستنباط ويُحسن التطبيق من غير الاستشارية فى أصل مجيء الحاكم، وفى مده امتداده بعد المجيء، إذ الاستنباط المحتاج إلى العمل المداوم لا يكون حسناً، فكيف بالتطبيق الخالى عن الاستشاره الدائمه، وفى الحديث: **إِنَّ الْعِلْمَ يَهْتَفُّ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ عَنْهُ؟** (١).

ولذا فالذى ذكرناه من أن حُسن الاستنباط والتطبيق لا يكون إلا بالاستشارية، نجد أن الحكومات فى العصر الحاضر، التى قامت باسم الإسلام لم يمض إلا زمان يسير حتى انفضَّ الناس من حولهم، ثم عملوا لتقويضهم، فبعضهم سقط وبعضهم قُرب سقطه.

إنَّ أوَّل سؤال يسأله الناس عنهم: أين هى الشورى؟ وحيث إنهم يريدون الاستبداد، تاره يقولون: إن الشورى ليس بواجبه. وأخرى أنها من شأن الرسول الأكرم صلى الله عليه و اله فقط، لأنَّ الخطاب خاص به. وثالثه يقولون: بأننا نستشير، ألا ترون لدينا مجلس أمه ومجلس لقياده الثوره ومجلس للوزراء وما أشبه ذلك.

وفى ذات الوقت الذى يتكلمون فيه حول الديمقراطيه والشورى نجدهم يلفون حول أنفسهم بأموال الأمه المصنفين والمهرجين والمُرتزقه والامعات ليسبّحوا بحمدهم فى الإعلام، ونجدهم يفتحون أبواب السجون لأصحاب الفكر والرأى، وينصبون المشانق لكل حرّ، والويل لمن فتح فمه بكلمه واحده، ظناً منهم أن السجون والمشانق ستقمع الصوت الحر والإراداه النبيله.

لذا تراهم أكثر إمعاناً فى سلب الأموال، وقتل الناس الأبرياء، وتكثير السجون، وتخريب البلاد، وإذلال العباد، ممن سبقهم الذين ما كانوا يسمون أنفسهم بالإسلاميين.

لقد زالت الخلافه الأمويه ولم تعد، لأنها مارست الإرهاب والاستبداد، كذلك جاء العباسيون وحكموا بالحديد والنار ثم سقطوا،

ولم يعودوا من جديد. الشيء نفسه بالنسبة إلى الخلافة العثمانية التي سقطت واندثرت بل لم يترحم عليها أحد، ولم يذرف أحد عليها دمه واحده، وهكذا من جاء بعدهم سقط أو هم في حالة السقوط. فالاستشارية ليس معناها عدم تطبيق الشورى في الحكم فقط بل معناها عدم تطبيق المئات من أحكام الإسلام.

والمسلمون يعون السياسة الإسلامية كما يعون الصلاة والصيام والحج والخمس، فكما إنهم لا يخدعون بمن يترك العبادة بألف عذر وعذر، كذلك فهم لا يخدعون بمن يترك السياسة الإسلامية بألف عذر وعذر، وإذا انفصل المسلمون عن الحاكم صغر وحن سقوطه بين لحظه أخرى.

إنّ عدم تطبيق الشورى سيجعل الفاصله بين الحاكم والمحكومين شاسعه وكبيره، فيأخذ كل طرف بقذف الطرف الآخر، وهنا يبدأ الصراع، فيأخذ الحاكم الذى يسمى نفسه بالإسلامى بمهاجمه المسلمين ويقذفهم بمختلف أنحاء التهم، ابتداءً من أنهم ضد الثورة أو ضد الحاكم أو عملاء للاستعمار والأجانبى، وانتهاءً بأنهم رجعيون خرافيون، وأنهم كسالى عاطلون، إلى غير ذلك من التهم والافتراءات.

وكَلِّما اشتد الصراع سيعجل من سقوط الحاكم. إن مثل هذا الحاكم مثل لص دخل الدار وسرق أثاثها، ثم لما رأى هجوم صاحب الدار عليه، أخذ يتهم صاحب الدار بأنه لص وكذا وكذا، فهل يكون ذلك إلا سبباً لتعجيل القبض عليه وإخراجه من الدار ومعاقبته؟ ومن شك في ذلك فلينظر إلى النميرى حاكم السودان وغيره ممن ادّعوا الإسلاميه زوراً، كما إن الأمر كذلك فى سائر مدّعى المبادئ الذين خالفوها، كجمال عبد الناصر فى ادعائه القوميه وعبد الكريم قاسم بادعائه الوحده الوطنيه، إلى غير ذلك من الأمثله الكثيره فى العالم المتخلف الذى يسمى بالعالم الثالث، وليس سرّ تخلفه إلا حكامه الذين حالوا بين الناس وحریاتهم.

وكان علينا أن نقف عند تاريخ

الغرب الذى ابتلى بحكام مستبدين سواء باسم الدين كما هو فى حكام الكنيسة، أو باسم الدنيا كما كان فى الملوك والدوقات، وكان أوضاع الإمارات الأوربيه تتقهقر من سيئ إلى أسوء، حتى أُلّف عقلاء الغرب عشرين ألف نوع من الكتب التوعويه كما قرأت فى إحدى النشرات وقاموا بتوزيع هذه الملايين من الكتب على الناس، وقد أدّت هذه الكتب إلى أيقاظ الناس وتنبيههم إلى أنّ المشكله التى يعانون منها سببها الحكام المستبدون، وأن الخلاص لا يتحقق إلا بتوزيع السلطه(١).

وكانت الحصيله انتصار الغرب على مشكلاته وارتفاعه فوق الحضيض، حتى أنّه أصبح سيداً ليس على نفسه بل على العالم بأسره. ونحن هنا لا ندعى أنّ الغرب قد وصل إلى حدّ الكمال، لأنّ الكمال فى الإسلام، إلّا أننا لابدّ أن نقرّ بأن الغرب لمّا حاول تطبيق الشورى إلى حدّ ما ارتفع عن ذلك الحضيض إلى هذا المكان المرتفع الذى وصله. وقد نبهنا أمير المؤمنين عليه السلام قائلاً: ؟الله الله فى القرآن لا يسبقكم بالعمل به غيركم؟(١).

الأمة الضعيفه تنتج واقعاً ضعيفاً

ليست المشكله فقط فى الحكام المستبدين والمتزلفين الذين يدورون حوله وينالون من ماله وجاهه، ولذا يسحقون وجدانهم فيطرونه ويكيلون الشاء والمديح له جُزافاً، ويعملون بأوامره حتى فى قتل الأبرياء وهتك الأعراض ونهب الأموال.

بل الطامه الكبرى فى الرحم التى تولّد هؤلاء الحكام، وهى الأمة، فإذا لم تكن الأمة ضعيفه وفيها قابليه لتقبل الاستبداد، لما كان بإمكان الحكام الطغاه من السيطرة عليها، فالأمة إذا صارت كالجسم الضعيف تسلط عليها المرض من كل مكان، بينما الأقوياء لهم المناعه فى طرده عن أجسامهم.

ولذا فمهمه الوعاه رَفَع هذا المرض عن الأمة حتى لا تستعد لتقبّل المستبد، وحينذاك لا تجد أثراً منه، قال الإمام أمير المؤمنين عليه

السلام: ?لولا.. ما أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنْ لَا يَقَارُوا عَلَى كِظِهِ ظَالِمٌ وَلَا سَيَغِبُ مَظْلُومٌ لِأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسٍ أَوَّلِهَا?(١).

وفى الحديث: ?لَتَحْمِلَنَّ ذُنُوبَ سُفْهَائِكُمْ عَلَى عُلَمَائِكُمْ?(٢).

وفى حديث آخر: ?إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ فِي أُمَّتِي، فَلْيُظْهِرِ الْعَالَمُ عِلْمَهُ وَإِلَّا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ?(٣)، إلى غير ذلك.

وقبل كل ذلك قال القرآن الكريم: ?لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ?(٤).

وكما أَنَّ الطيب الجسماني بحاجة إلى بيان المرض والعلاج، كذلك أطباء الروح بحاجة إلى توعية الناس بمشاكلهم، وأنها من أين ابتدأت، وإلى بيان العلاج، وقد تقدم أَنَّهُ فى تقسيم القدره، كما ذكرنا تفصيله فى كتب متعدده.

ومن المؤكد أَنَّ الجسم الذى تعشعش فيه المرض مدّه طويله لا-يمكن علاجه بمدّه قصيره، أو دواء بسيط، وكذلك جسم المسلمين الذى تعشعش فيه الاستبداد قروناً لا يعالج إلاّ بنشر الوعى العام بكل الوسائل الممكنه الإعلاميه وغيرها. لكن هول المشكله لا يحول دون الشروع فى العلاج كلّ بحسب قدرته العلميه والماديه.

وقد ذكرت التواريخ: أَنَّ (كنفوشيوس) مرَّ على قبيله قاطنه جنب جبل عظيم، فالتفت حوله أفراد القبيله طالبين عونهُ فى حل مشكلتهم؟ قالوا: يا معلم الخير، نحن قبيلتان انحدرنا من جدٍّ واحد، لكن أقرباؤنا يقطنون الطرف الآخر من الجبل، ولا بدّ لنا من اللقاء كل عام مره أو أكثر من مره، وقطع الجبل يستوعب زماناً كثيراً وتضحيه فى أفرادنا، سواء هم جاءوا إلينا أو نحن ذهبنا إليهم، بالسقوط من الجبل فى المهاوى أو بافتراس الوحوش لأفراد منا، فما هو الحل؟ قال: إِنَّهُ بسيط إن عملتم على قلع الجبل، صخره صخره، من بينكم. فعملوا بما قال، وبعد سنوات كانت القبيلتان مترابطتين عبر نفق فى الجبل.

المطلب السادس: كيفيه الاستشاره

تبين ممّا تقدم، العلاقه بين الشورى والعرف، إذ حسب الاستنباط الشرعى فى الكبريات والتطبيق

العرفى فى الصغريات، فإنّ حدود المفاهيم الشرعيه بيد العُرف الملقى إليهم الكلام، كما إن تشخيص الموضوعات بأيديهم، فإذا قال الشارع المقدس: ؟الناس مسلطون على أموالهم؟ (١) مثلاً، روجع إلى العرف فى تحديد مفهوم السلطه ومصادقها، ولدى الشك بالشبهه الصديقيه أو المصادقيه فالمرجع الأصول العمليه.

ولذا فمن الضرورى على السلطه المنتخبه مرجعياً، أو سائر السلطات التنفيذيه أو القضائيه، أو التأطيريه التى تُسمى بالتشريعيه، لكن لما كان التشريع الإسلامى هو بيد الله وحده، فقد سمينا هذه السلطه بالتأطيريه، وهى صبّ القانون الإلهى فى الصفه الملائمه عصرياً، فإن لكل كبرى صغريات يمكن الأخذ بهذه أو هذه أن تجمع حول نفسها جماعه من المثقفين الإسلاميين وآخرين من المثقفين الزميين، لتكون الكبرى بأعين الأولين، والصغرى بأعين الآخرين.

نعم مما لا شك فيه أن أعلى السلطات التى هى السلطه المرجعيه الاستشاريه (شورى المراجع) لا تحتاج إلى المثقفين الكبريين، لغرض أنهم هم المستنبطون، كما أن المثقف الزمنى، كالاقتصادى أو التجارى أو الزراعى أو ما أشبه، لا يحتاج إلى المثقف الصغرى.

ومِمّا تقدّم ظهر حال ما إذا اختلفت جماعه مخصصه لشأنٍ فى الكيف (الصغرى) حيث يلزم ملاحظه الأكثرية، وذلك لمبدأ الشورى المتقدم، فمثلاً: إذا قال جماعه من الفئه الاقتصاديه: إن اللازم تقويه الاقتصاد الزراعى، وقال آخرون بلزوم تقويه الاقتصاد الصناعى، قدّم الأكثر منهما، وكذلك إذا اختلفوا فى تقويه الصناعات الثقيله أو الخفيفه؛ ولو فرض التساوى فى الآراء، فالمرجع السلطات العليا. ولو وقع الانشقاق هناك أيضاً فالأكثرية، ثم القرعه التى هى لكل مشكل. وربما كان من الصالح العمل على تقسيم المشروعات، فيخصص نصف الجهود ونحوها طبقاً لأحد الرأيين، والنصف الآخر حسب رأى الآخر.

وعلى أى: ليس المهم البحث فى هذه المسأله الجزئيه، بعد الأخذ بمبدأ الشورى فى كل شؤون

الأمة على ما عرفت.

الفصل الثالث الشورى فى الأحاديث والأخبار

وهذه جملة من الروايات الواردة عن الرسول الأكرم وأهل بيته المعصومين (عليهم آلاف التحية والسلام) فى باب المشورة، نذكرها لأهميتها.

عن النبى صلى الله عليه و اله: **؟مَن أراد أمراً فشاوَرَ فيه وقضى، هدى لأرشدِ الأمور؟**(١).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟مَن أرادَ أمراً فشاوَرَ فيه امرئٌ مسلماً وفقَّه الله لأرشدِ أموره؟**(٢).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟ما تشاوَرَ قومٌ إلّا هُدىوا لأرشدِ أمرهم؟**(٣).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟ما خابَ مَنْ استخارَ ولا نَدِمَ مَنْ استشار؟**(٤).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟إذا كانَ أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاؤكم، وأمركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كانَ أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاؤكم، ولم يكنَ أمركم شورى بينكم، فبطن الأرض خير لكم من ظهرها؟**(١).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟إذا كانَ أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاؤكم، وأمركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كانَ أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاؤكم، وأموركم إلى نساءكم، فبطن الأرض خير لكم من ظهرها؟**(٢).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟ما شقى عبد بمشوره، ولا سعد باستغناء رأى؟**(٣).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟لا وحده أوحش من العجب، ولا مظاهره أوثق من المشاورة؟**(٤).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟ما من رجل يشاور أحداً إلّا هدى إلى الرشد؟**(١).

وعن النبى صلى الله عليه و اله: **؟لا يفعلن أحدكم أمراً، حتى يستشير؟**(٢).

وعن ابن عباس قال: لما نزلت: **؟وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ؟** (٣)، قال رسول الله صلى الله عليه و اله: **؟أَمَّا إِنْ الله ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله رحمه لأمتى، فمن استشار منهم لم يعدم رشداً، ومن تركها لم يعدم غياً؟**(٤).

وعن النبى صلى

الله عليه و اله: ؟شاوروا العلماء الصالحين، فإذا عزمتم على إمضاء ذلك فتوكلوا على الله؟(٥).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟آخ من الإخوان أهل التقى، وأجعل مشورتك من يخاف الله تعالى؟(٦).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟شاور المتقين، الذين يؤثرون الآخرة على الدنيا، ويؤثرون على أنفسهم في أموركم؟(١).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟الحزم أن تستشير ذا الرأي، وتطيع أمره؟(٢).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟إذا أشار عليك العاقل الناصح فاقبل، وإياك والخلاف عليهم، فإن فيه الهلاك؟(٣).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟استرشدوا العاقل ترشدوا، ولا تعصوه فتندموا؟(٤).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من استشاره أخوه (المسلم) فأشار عليه بغير رشده فقد خانه؟(٥).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من استشار أخاه فأشار عليه بأمر وهو يرى الرشد غير ذلك فقد خانه؟.

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه؟.

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟المستشار مؤتمن، فإذا استشير (أحدكم) فليشر بما هو صانع لنفسه؟.

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من أشار على أخيه بأمر يعلم أنّ الرشد في غيره فقد خانه؟.

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟المستشار مؤتمن؟(١).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟المستشير معان؟(٢).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من استشير فأشار بغير رأيه سلبه الله تعالى رأيه؟(٣).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من غش المسلمين في مشوره فقد برئت

منه؟(٤).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من استشاره أخوه المؤمن فلم يمحّضه النصيحة سلبه الله له؟(٥).

وعن النبي صلى الله عليه و اله: ؟من شاور واتكل في إمضاء ما عزم ثم ندم فقد اتّهم الله تعالى؟(١).

وعن النبي صلى

الله عليه و اله: ?المستشار مؤتمن، إن شاء أشار، وإن شاء لم يشر?.

وعن على أمير المؤمنين عليه السلام قال: سُئل رسول الله صلى الله عليه و اله عن الحزم؟ فقال: ?مشاوره ذوى رأى ثم اتباعهم? (٢).

وعن على عليه السلام قال: ?من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ? (٣).

وعن على عليه السلام فى وصيته لمحمد بن الحنفية قال: ?اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض، ثم اختر أقربها من الصواب وأبعدها من الارتباب? إلى أن قال: ?خاطر بنفسه من استغنى برأيه، ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ? (٤).

وعن على عليه السلام قال: ?اضربوا بعض رأى ببعض يتولّد منه الصواب? (٥).

وعن على عليه السلام قال: ?الاستشاره عين الهدايه، وقد خاطر من استغنى برأيه? (١).

وعن على عليه السلام قال: ?كانت الحكماء فيما مضى من الدهر يقولون ينبغى أن يكون الاختلاف إلى الأبواب لعشره أوجه، أولها: بيت الله عزّ وجل لقضاء نسكه والقيام بحقه وأداء فرضه إلى أن قال: والسابع: أبواب من يرتجى عندهم النفع فى رأى والمشوره، وتقويه الحزم، وأخذ الأهبة لما يحتاج إليه? (٢).

وعن على عليه السلام قال: ?من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها فى عقولها? (٣).

وعن على عليه السلام قال: ?من شاور ذوى الألباب دلّ على الرشاد? (٤).

وعن على عليه السلام قال: ?مكتوب فى التوراه ومن لم يستشر يندم..? (٥).

وعن على عليه السلام قال: ?لا ظهير كالمشاوره? (١).

وعن على عليه السلام قال: ?لا مظاهره أوثق من المشاوره? (٢).

وعن على عليه السلام قال: ?ما عطب من استشار? (٣).

وعن على عليه السلام قال: ?من أعجب برأيه ضل، ومن استغنى بعقله زل? (٤).

وعن على عليه السلام قال: ?لا رأى لمن انفرد برأيه? (٥).

وعن على عليه السلام قال: ?أفضل الناس رأياً من لا يستغنى عن رأى مشير? (٦).

وعن على عليه السلام قال: ?إنما حض

على المشاوره لأن رأى المشير صرف، ورأى المستشار مشوب بالهوى؟(٧).

وعن على عليه السلام قال: ؟إذا عزمت فاستشر؟(١).

وعن على عليه السلام قال: ؟إذا أمضيت أمراً، فأَمْضِهِ بعد الرّوْيَه ومراجعه المشوره؟(٢).

وعن على عليه السلام قال: ؟لا يستغنى العاقل عن المشاوره؟(٣).

وعن على عليه السلام قال: ؟شاوروا فالنّجح فى المشاوره؟(٤).

وعن على عليه السلام قال: ؟قد أصاب المسترشد، وقد أخطأ

المستبد؟(٥).

وعن على عليه السلام قال: ؟كفى بالمشاوره ظهيراً؟(٦).

وعن على عليه السلام قال: ؟شاور قبل أن تعزم فكر قبل أن تقدم؟(٧).

وعن على عليه السلام قال: ؟صواب الرأى بأجالة الأفكار؟(٨).

وعن على عليه السلام قال: ؟من استغنى بعقله ضل؟(١).

وعن على عليه السلام قال: ؟من شاور ذوى العقول استضاء بأنوار العقول؟(٢).

وعن على عليه السلام قال: ؟عليك بالمشاوره، فإنها نتیجه الحزم؟(٣).

وعن على عليه السلام قال: ؟من شاور ذوى النهى والألباب، فاز بالنّجح والصواب؟(٤).

وعن على عليه السلام قال: ؟من استشار العاقل ملك؟(٥).

وعن على عليه السلام قال: ؟المشاوره راحه لك وتعب لغيرك؟(٦).

وعن على عليه السلام قال: ؟المستشير متحصّن من السقط؟(٧).

وعن على عليه السلام قال: ؟حق على العاقل أن يضيف إلى رأيه رأى العقلاء، ويضم إلى علمه علم الحكماء؟(١).

وعن على عليه السلام قال: ؟من استعان بذوى الألباب سلك سبيل الرشاد؟(٢).

وعن على عليه السلام قال: ؟من لزم المشاوره لم يعدم عند الصواب مادحاً، وعند الخطأ عاذراً؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال: ؟ما ضل من استشار؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال: ؟ما استنبط الصواب بمثل المشاوره؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال: ؟نعم المظاهره المشاوره؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال: ؟نعم الاستظهار المشاوره؟(٧).

وعن علي عليه السلام قال: ؟أمخضوا الرأي مخض السقاء ينتج سديد الآراء؟(١). أقول: مخض الرأي أى قلبه كما يمخض السقاء، وتدبر عواقبه حتى يظهر له الصواب.

وعن علي عليه السلام قال: ؟شاوّر قبل أن تعزم،

وتفكر قبل أن تقدم؟(٢).

وعن علي عليه السلام قال:؟جماع الخير في المشاوره، والأخذ بقول النصيح؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال:؟خوافي الآراء تكشفها المشاوره؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال:؟المشوره تجلب لك صواب غيرك؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال:؟المستشير على طرف النجاح؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال:؟المشاوره استظهار؟(٧).

وعن علي عليه السلام قال:؟الحزم النظر في العواقب، ومشاوره ذوى العقول؟(١).

وعن علي عليه السلام قال:؟ليس لمعجب رأى؟(٢).

وعن علي عليه السلام قال:؟من أعجبه آراؤه غلبته أعداؤه؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال:؟لا تستبد برأيك، فمن استبد برأيه هلك؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال:؟من أعجب برأيه ملكه العجز؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال:؟من استبد برأيه خفت وطأته على

أعدائه؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال:؟من قنع برأيه فقد هلك؟(٧).

وعن علي عليه السلام قال:؟ما أعجب برأيه إلا جاهل؟(١).

وعن علي عليه السلام قال:؟من استبد برأيه خاطر وغرر؟(٢).

وعن علي عليه السلام قال:؟الاستبداد برأيك يزلك، ويهورك في المهاوى؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال:؟المستبد متهور في الخطأ والغلط؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال:؟من استبد برأيه زل؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال:؟اتهموا عقولكم، فإنه من الثقة بها يكون الخطأ؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال: ؟حق علي العاقل أن يستديم الاسترشاد، ويترك الاستبداد؟(٧).

وعن علي عليه السلام قال: ؟بئس الاستعداد الاستبداد؟(١).

وعن علي عليه السلام قال: ؟خير من شاورت ذوى النهى والعلم، وأولوا التجارب والحزم؟(٢).

وعن علي عليه السلام قال: ؟رأى الشيخ أحبّ إلى من حيله الشباب؟.

وعن علي عليه السلام قال: ؟رأى الشيخ أحبّ إلى من جلد الغلام؟(٣). أقول: الجلد: القوه والشده والصلابه.

وعن علي عليه السلام قال فى عهدہ لمالك الأشر: ؟ولا تدخلن فى مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين

لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال:؟استشر عدوك العاقل، احذر رأى صديقك الجاهل؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال:؟من ضل مشيره بطل تدبيره؟(١).

وعن علي عليه السلام قال:؟رأى الجاهل يردى؟(٢).

أقول: ردى أى سقط وهلك، وأرداه فى البئر أى أسقطه فيها، أردى الرجل أى أهلكه.

وعن علي عليه السلام قال:؟رأى الرجل على قدر تجربته؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال:؟شاوور ذوى العقول تأمن الزلل والندم؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال:؟شاوور فى أمورك الذين يخشون الله ترشد؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال:؟لا تشركن فى مشورتك حريصاً، يهون عليك الشر ويزين لك الشره؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال:؟لا تستشر الكذاب، فإنه كالسراب يقرب عليك البعيد ويبعد عليك القريب؟(١).

وعن علي عليه السلام قال:؟أفضل من شاوورت ذو التجارب، وشر من قارنت ذو المعاييب؟(٢).

وعن علي عليه السلام قال:؟لا تدخلن فى مشورتك بخيلاً فيعدل بك عن القصد ويعدك الفقر؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال:؟من استشار ذوى النهى والألباب، فاز بالحزم والسداد؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال:؟لا تشاوور عدوك واستره خبرك؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال:؟لا تشاوورن فى أمرك من يجهل؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال:؟جهل المشير هلاك المستشير؟(٧).

وعن علي عليه السلام قال:؟مشاوره الجاهل المشفق خطر؟(١).

وعن علي عليه السلام قال:؟مشاوره الحازم المشفق ظفر؟(٢).

وعن علي عليه السلام قال:؟رأى العاقل ينجى ورأى الجاهل يردى؟(٣).

وعن علي عليه السلام قال:؟اللجوج لا رأى له؟(٤).

وعن علي عليه السلام قال: ؟شاور في حديثك الذين يخافون الله؟(٥).

وعن علي عليه السلام قال فيما كتبه إلى أهل مصر ومحمد بن أبي بكر: ؟وانصح المرء إذا استشارك؟(٦).

وعن علي عليه السلام قال: ؟من غش مستشيريه سلب تدبيره؟(٧).

وعن علي عليه السلام

قال: ؟ظلم المستشار ظُلم وخيانه؟(٨).

وعن على عليه السلام قال: ؟خيانه المستسلم والمستشير من أفضع الأمور، وأعظم الشرور، وموجب عذاب السعير؟(١).

وعن على عليه السلام قال: ؟على المشير الاجتهاد فى رأى، وليس عليه ضمان النجاح؟(٢).

وعن على عليه السلام قال: ؟اللجاجة تسل رأى؟(٣).

أقول: السل: الهزال والضعف.

وعن على عليه السلام قال: ؟اللجاج يفسد رأى؟(٤).

وعن على عليه السلام قال: ؟الخلاف يهدم رأى؟(٥).

وعن على عليه السلام قال: ؟الخلاف يهدم الآراء؟(٦).

وعن على عليه السلام قال: ؟شر الآراء ما خالف الشريعة؟(٧).

وعن على عليه السلام قال: ؟صلاح رأى بنصح المستشار؟(١).

وعن على عليه السلام قال: ؟من خالف المشوره ارتبك؟(٢).

وعن على عليه السلام قال: ؟لا تستغثن المشير؟(٣).

وعن على عليه السلام قال: ؟يأتى على الناس زمان لا- يقرب فيه إلا- الماحل، ولا- يظرف فيه إلا- الفاجر، ولا يضعف فيه إلا المنصف، يعدون الصدقه فيه غُرمًا، وصله الرحم منًا، والعباده استطاله على الناس، فعند ذلك يكون السلطان بمشوره النساء، وإماره الصبيان، وتدير الخصيان؟(٤).

وعن على عليه السلام قال: ؟إيّاك ومشاوره النساء إلا من جربت بكمال عقل فإن رأيهن يجر إلى الإفن، وعزمهن إلى وهن؟(٥).

وعن على عليه السلام قال: ؟الشركه فى رأى تؤدى إلى الصواب؟(٦).

وعن على عليه السلام قال: ؟آفه المشاوره انتقاض الآراء؟(١).

وعن على عليه السلام قال: ؟استشر أعداءك تعرف من رأيهم مقدار عداوتهم ومواضع مقاصدهم؟(٢).

وعن على بن الحسين عليه السلام قال: ؟حق المستشار إن علمت أن له رأياً أشرت عليه، وإن لم تعلم أرشدته إلى من يعلم؟(٣).

وعن علي بن الحسين عليه السلام قال: ؟أما حق المستشير فإن حضرك له وجه رأى جهدت له فى النصيحة، وأشرت عليه بما تعلم أنك لو كنت مكانه عملت به، وذلك ليكن منك فى رحمه ولين، فإن اللين يونس الوحشه، وإن الغلظ يوحش من

موضع الأنس، وإن لم يحضر ك له رأى وعرفت له من تثق برأيه وترضى به لنفسك دلتته عليه، وأرشدته إليه، فكنت لم تأله خيراً، ولم تدخره نصحاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله؟(٤).

وعن على بن الحسين عليه السلام فى دعائه: ؟اللهم صل على محمد وآله وتولنى فى جيرانى وموالئى العارفين بحقنا، والمنازدين لأعدائنا، بأفضل ولايتك، ووفقهم لإقامه سُنَّتِكَ، والأخذ بمحاسن أدبِكَ، فى إرفاق ضعيفهم، وسدّ خلثهم، وعياده مريضهم، وهدايه مسترشدهم، ومناصحه مستشيرهم؟(١).

وعن على بن الحسين عليه السلام قال: ؟حق المشير عليك أن لا تتهمه فيما لا يوافقك من رأيه، فإن وافقك حمدت الله؟(٢).

وعن على بن الحسين عليه السلام قال: ؟وأمرًا حق المشير إليك فلا تتهمه بما يوقفك عليه من رأيه إذا أشار عليك، فإنما هى الآراء وتصرف الناس فيها واختلافهم، فكن عليه فى رأيه بالخيار إذا اتهمت رأيه. فأما تهمة فلا تجوز لك إذا كان عندك ممن يستحق المشاوره، ولا تدع شكره على ما بدا لك من أشخاص رأيه وحسن مشورته، فإذا وافقك حمدت الله وقبلت ذلك من أخيك بالشكر، والأرصاد بالمكافات فى مثلها إن فرع إليك ولا قوة إلا بالله..؟(٣).

وعن أبى جعفر الصادق عليه السلام قال: ؟فى التوراه أربعة أسطر: من لا يستشير يندم ... ؟(١).

وعن أبى جعفر الصادق عليه السلام قال: ؟لا مظاهره أوثق من المشاوره؟(٢).

وعن أبى جعفر الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ؟إن الجاهل من عدّ نفسه بما جهل من معرفته للعلم عالماً، وبرأيه مكتفياً؟(٣).

وعن أبى عبد الله عليه السلام قال: ؟فيما أوصى به رسول الله صلى الله عليه و اله علياً عليه السلام أنه قال: لا مظاهره أوثق من المشاوره؟(٤).

وعن أبى عبد الله عليه السلام عن آبائه

?: أن أمير المؤمنين عليه السلام علم أصحابه في مجلس واحد أربعمائه باب مما يصلح للمسلم في دينه ودنياه?(٥).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا استظهار في أمر بأكثر من المشورة فيه?(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما عطب امرؤ استشار?(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: لن يهلك امرؤ عن مشوره?(٣).

وعن جعفر بن محمد عن أبيه ? قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه و اله ما الحزم؟ قال: مشاوره ذوى الرأى واتباعهم?(٤).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أردت أمراً فلا تشاور فيه أحداً حتى تشاور ربك. قال الراوى: قلت: وكيف أشاور ربي؟ قال تقول: استخير الله مائه مره، ثم تشاور الناس، فإن الله يجرى لك الخيره على لسان من أحب?(٥).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أراد أحدكم أمراً فلا يشاورن فيه أحداً حتى يبدأ ويشاور الله تبارك وتعالى فيه. قلت: وما مشاوره الله؟ قال: يبدأ فيستخير الله فيه أولاً، ثم يشاور فيه، فإذا بدأ بالله تبارك وتعالى أجرى الله له الخيره على لسان من يشاء من الخلق?(١).

وعن الحسن بن راشد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا حسن، إذا أنزلت بك نازله فلا تشكها إلى أحد من أهل الخلاف، ولكن اذكرها لبعض إخوانك، فإنك لن تعدم خصله من أربع خصال: إما كفايه بمال وإما معونه بجاه أو دعوه تستجاب أو مشوره برأى?(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لقمان لابنه: إذا سافرت مع قوم، فأكثر استشارتهم في أمرك وأمورهم.. واجهد رأيك لهم إذا استشاروك، ثم لا- تعزم، حتى تثبت وتنظر، ولا تجب في مشوره حتى تقوم فيها وتقع وتأكل وتصلى، وأنت مستعمل فكرتك وحكمتك في

مشورتك، فإن من لم يمحض النصيحة لمن استشاره، سلبه الله رأيه، ونزع منه الأمانه؟(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟استشيروا في أمركم الذين يخشون ربهم؟(١).

وعن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ؟إذا أراد أحدكم أن يشتري أو يبيع أو يدخل في أمر فليبتدئ بالله ويسأله.

قال: قلت: فما يقول؟ .

قال: يقول: اللهم إني أريد كذا وكذا، فإن كان خيراً لي في ديني ودنياي وآخرتي، وعاجل أمري وآجله، فيسره لي، وإن كان شراً في ديني ودنياي فاصرفه عني، رب اعزم لي على رشدى وإن كرهته وأبته نفسي، ثم يستشير عشرة من المؤمنين، فإن لم يقدر على عشرة، ولم يصب إلا خمسة، فيستشير خمسة مرتين، فإن لم يصب إلا رجلين فليستشرهما خمس مرات، فإن لم يصب إلا رجلاً واحداً فليستشره عشر مرات؟(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟المستبد برأيه موقوف على مداحض الزلل؟(٣). أقول: المدحضة: المزلقه والمزله.

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟ثلاث هن قاصمات الظهر: رجل استكثر عمله، ونسى ذنوبه، وأعجب برأيه؟(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟لا يطمعن ذو الكبر في الثناء الحسن، ولا القليل التجربة المعجب برأيه في رئاسه؟(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟من أعجب بنفسه هلك، ومن أعجب برأيه هلك، وإن عيسى بن مريم عليه السلام قال: داويت المرضى فشفيتهم بأذن الله، وأبرأت الأكمه والأبرص بأذن الله، وعالجت الموتى فأحييتهم بأذن الله، وعالجت الأحمق فلم أقدر على إصلاحه.

ف قيل: يا روح الله وما الأحمق؟ .

قال: المعجب برأيه ونفسه، الذى يرى الفضل كله له لا- عليه، ويوجب الحق كله لنفسه، ولا- يوجب عليها حقاً، فذاك الأحمق الذى لا حيله فى مداواته؟(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام

قال: قال رسول الله صلى الله عليه و اله: ؟مشاوره العاقل الناصح رشد ويمن وتوفيق من الله، فإذا أشار عليك الناصح العاقل بإياك والخلاف، فإن في ذلك العطب؟(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا صعد المنبر قال: ينبغي للمسلم أن يتجنب مؤاخاه ثلاثه: الماجن والأحمق والكذاب. أما الأحمق: فإنه لا يشير عليك بخير، ولا يرجي تصرف السوء عنك ولو اجهد نفسه، وربما أراد منفعتك فضررك، فموته خير من حياته، وسكوته خير من نطقه، وبُعده خير من قربه؟(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟سمعتة يقول كان أبي عليه السلام يقول: ؟قم بالحق، والأمين من خشى الله، واستشر في أمورك الذين يخشون ربهم؟(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟ما يمنع أحدكم إذا ورد عليه ما لا قبل له به أن يستشير رجلاً عاقلاً له دين وورع؟، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: ؟أما أنه إذا فعل ذلك لم يخذله الله بل يرفعه الله ورماءه بخير الأمور وأقربها إلى الله؟(٤).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟استشر العاقل من الرجال الورع، فإنه لا يأمر إلا بخير، وإياك والخلاف، فإن خلاف الورع العاقل مفسده في الدين والدنيا؟(١).

وعن سفيان الثوري قال: لقيت الصادق بن الصادق جعفر بن محمد ؟فقلت له: يا بن رسول الله، أوصني. فقال لي: ؟شاور في أمرك الذين يخشون الله عز وجل؟(٢). وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟لا تشاور أحمق يجهد لك نفسه ولا يبلغ ما تريد؟(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ؟شاور في أمورك مما يقتضى الدين، من فيه خمس خصال: عقل، وعلم، وتجربه، ونصح، وتقوى، فإن لم تجد فاستعمل الخمسه واعزم وتوكل على

الله، فإن ذلك يؤدبك إلى الصواب، وما كان من أمور الدنيا التي هي غير عائده إلى الدين فإرفضها ولا تتفكر فيها، فإنك إذا فعلت ذلك أصبت بركة العيش وحلاوه الطاعة، وفي المشاورة اكتساب العلم، والعقل من يستفيد منها علماً جديداً، ويستدل به على المحصول من المراد عنه، ومثل المشورة مع أهلها مثل التفكير في خلق السماوات والأرض وفنائهما وهما غيبان عن العبد لأنه كلما تفكر فيهما غاص في بحور نور المعرفة وازداد بهما اعتباراً و يقيناً، ولا تشاور من لا يصدق عقلك وإن كان مشهوراً بالعقل والورع، وإذا شاورت من يصدق قلبك فلا تخالفه فيما يستشير به عليك، وإن كان بخلاف مرادك، فإن النفس تجمع عن قبول الحق وخلافها عند قبول الحقائق أبين. قال الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ وقال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ أي متشاورون فيه؟ (١).

وعن عمار الساباطي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا عمار إن كنت تحب أن تستتب لك النعمة، وتكمل لك المودة المروءة وتصلح لك المعيشة، فلا تستشر العبد والسفلة في أمرك، فإنك إن اتهمتهم خانوك، وإن حدثوك كذبوك، وإن نكبت خذلوك، وإن وعدوك موعداً لم يصدقوك؟ (٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام: إن المشورة لا تكون إلا بحدودها، فمن عرفها بحدودها وإلا كانت مضرتها على المستشير أكثر من منفعتها له. فأولها: أن يكون الذي تشاوره عاقلاً. والثانية: أن يكون حراً متديناً. والثالثة: أن يكون صديقاً مؤاخياً. والرابعة: أن تطلع على سره، فيكون علمه به كعلمك بنفسك ثم يستر ذلك ويكتمه، فإنه إذا كان عاقلاً انتفعت بمشورته، وإذا كان حراً متديناً أجهد نفسه في النصيحة لك، وإذا كان صديقاً مؤاخياً كتم سره إذا أطلعت على سره، وإذا أطلعت على سره، فكان

علمه به كعلمك به تمت المشوره، وكملت النصيحة؟(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتى رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: جئتك مستشيراً.. فقال عليه السلام: ?المستشار مؤتمن؟(٢).

وعن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه ? عن النبي صلى الله عليه و اله:

?من استشاره أخوه المؤمن فلم يحضه النصيحة سلبه الله له?(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام: ?من استشار أخاه فلم ينصحه محض الرأي سلبه الله عز وجل رأيه?(٤).

وعن أبي عبد الله عليه السلام: ?لا تكوننَّ أول مشير، وإياك والرأى الفطير، وتجنب ارتجال الكلام، ولا تشر على مستبد برأيه، ولا على وغد، ولا على متلون، ولا على لجوج، وخف الله في موافقه هوى المستشير، فإن التماس موافقته لؤم، وسوء الاستماع منه خيانه?(١). أقول: الفطير: كل ما أعجل عن إدراكه، يقال: هذا رأى فطير، أى من غير رؤيه. الوغد: أى الضعيف العقل الأحمق.

وعن أبي عبد الله عليه السلام: ?لا تشر على المستبد برأيه?(٢).

وعن الإمام الصادق عليه السلام: فى وصيته: ?اعلم أنّ ضارب على عليه السلام بالسيف وقاتله لو ائتمنى واستنصحنى واستشارنى ثم قبلت ذلك منه، لأدبت إليه الأمانه?(٣).

وعن الصادق عليه السلام: ?ثلاثه لا يعذر المرء فيه: مشاوره ناصح، ومداراه حاسد، والتحبّب إلى الناس?(٤).

وعن موسى بن جعفر عليه السلام: ?إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: لا يجلس فى صدر المجلس إلّا رجل فيه ثلاث خصال: يجيب إذا سُئِلَ، وينطق إذا عجز القوم عن الكلام، ويشير بالرأى الذى فيه صلاح أهله، فمن لم يكن فيه شىء منهن فجلس فهو أحمق?(١).

وعن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام قال: قال على بن الحسين عليه السلام: ?إرشاد المستشير قضاء لحق النعمه?(٢).

وعن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: ?يا هشام، مشاوره

العاقل الناصح يُمن وبركه ورشد وتوفيق من الله، فإذا أشار عليك العاقل الناصح، فإياك والخلاف فإنّ في ذلك العطب؟(٣).

وعن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: ؟من استشار لم يعدم عند الصواب مادحاً، وعند الخطأ عاذراً؟(٤).

وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن آبائه ؟ عن علي عليه السلام قال: قال: رسول الله صلى الله عليه و اله: ؟يا علي، لا تشاورن جباناً، فإنه يضيق عليك المخرج، ولا تشاورن بخيلاً، فإنه يقصر بك عن غايتك، ولا تشاورن حريصاً، فإنه يزين لك شرها، واعلم أن الجبن والبخل والحرص غريزه يجمعها سوء الظن؟(١).

وعن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن آبائه ؟ عن رسول الله صلى الله عليه و اله قال: ؟ما من قوم كانت لهم مشوره فحضر معهم من اسمه محمد أو حامد أو محمود أو أحمد فادخلوه في مشورتهم إلاّ خير لهم؟(٢).

وعن أبي جعفر الجواد عليه السلام في حديث: ؟إنّ المشوره مباركه، قال الله تعالى لنبية في محكم كتابه: ؟فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين؟(٣).

وعن أبي جعفر الجواد عليه السلام: ؟ما حار من استخار، ولا ندم من استشار؟(٤). وعن أبي جعفر الجواد عليه السلام عن آبائه ؟ عن أمير المؤمنين عليه السلام: ؟خاطر بنفسه من استغنى برأيه؟(٥).

الفصل الرابع الشورى في مجال التطبيق

تفصيل الحزب

البحث في تفصيل الحزب حتى يكون رُكناً لمن يريد العمل في هذا الإطار (الحزب المرجعي طبعاً)، وقد كتبنا بعض الأمر في ذلك في كتاب (فقه السياسه) وهذا الفصل إلماح إلى جملة أخرى من ذلك، وذلك باعتبار أن الديمقراطية (الاستشاريه)(١) في نظم الحكم اليوم تعتمد وبشكل أساسي على معرفه ماهيه (الأحزاب) وحقيقتها وأسبابها ونتائجها، لكونها ذات تأثير

كبير وفعال في الحياه السياسيه والاجتماعيه لكل شعب وحكومته تأثيراً سلبياً في الأحزاب المنحرفه وإيجابياً فيما لو توفرت في الحزب شروط ومواصفات خاصه، ذكرناها بالتفصيل في كتابي (السييل إلى إنهاض المسلمين) و(الصياغه الجديده).

كما تعتمد تماماً على نظام (تعدد الأحزاب) باعتباره الضمانه العمليه للحفاظ على الديمقراطيه والحيلولة دون الاستبداد في تاريخ الشعوب، ولقد كانت ولا تزال المصلحه المشتركه لجمع من الأفراد تشكل عامل تكتل وتجمع بين هؤلاء الأفراد، ولكن وجود مصلحه مشتركه بين عددٍ أو فئه من الأشخاص لا يكفي لأن يشمل المصلحه العامه أيضاً.

فعلى سبيل المثال: تعتبر غرفه التجاره تنظيمًا قائمًا على وجود مصلحه مشتركه بين جمع من أفراد المجتمع لا كل أفرادها.

وإن الحزب لا يُستثنى من هذه القاعده، فالحزب المحافظ يُجسّدُ أسلوب تفكير اجتماعي خاص، والحزب التقدمي هو على هذا النمط أيضاً، والطوائف الدينيه وشبه الدينيه أيضاً تُمثل سلسله من المصالح المشتركه بين الأفراد، وعلى هذا فإنّ التعريف المُبسّط للحزب هو وجود هدف أو مصلحه مشتركه بين أفرادٍ تجمّعوا حول بعضهم البعض من أجل الوصول إلى هذا الهدف وصونه والتوسع فيه.

وتصنّف الأحزاب السياسيه كما قالوا إلى: يساريه ويمينيّه ومعتدله وراديكاليه يمينيه وراديكاليه يساريه(١). وعندما يقال لحزب إنه يميني، فمعناه هو أنه يشمل مصالح فئه خاصه ومحدوده، أي المصالح التي تحتكرها طبقه خاصه في المجتمع، وأن هذه الطبقة تنشط وتسعى من أجل المحافظه على مصالحها في إطار الحزب، والحزب اليساري يعني أنه يشمل مصالح فئاتٍ أوسع من أفراد المجتمع. وبعبارة أخرى أنه يُطالب بتوزيع المنافع والمزايا في البلاد على نطاقٍ أوسع وأن تخرج هذه المنافع والممكنات من دائره احتكار فئه خاصه، هذا حسب الاصطلاح الشرقي.

أمّا حسب الاصطلاح الغربي، فاليميني هو الذي يجعل كسب كل أحد

لنفسه، واليسارى هو الذى يجعل كسب الأفراد للمجموع، وكلاهما فى النظر الإسلامى غير قائم، كما ذكرناه فى كتابى: (الفقه: السياسه)(١) و(الفقه: الاقتصاد)(٢).

وأما الحزب المعتدل فهو لا يطالب بأن تكون المنافع والمزايا والممكنات داخل البلاد فى يد فئة خاصه، ولا يُطالب بتوزيعها بين أوسع شريحة من فئات المجتمع، بل له هدف معتدل، والجناح الراديكالى اليميني يسعى لكسب امتيازات أكثر علاوه على الامتيازات التى تتمتع بها طبقه خاصه فى المجتمع، ولا يتوانى عن القيام بأى عمل أو استخدام أية وسيله فى سبيل المحافظه على هذه الامتيازات، والجناح الراديكالى اليسارى، يرى فى المقابل أن تتم السيطرة على المزايا والمنافع الموجوده فى المجتمع بأسرع وقتٍ، والتوسع فى النشاطات الراميه على حصولها، عبر اللجوء إلى أعنف الوسائل، والالتفاف حول الطرق والأساليب العاديه والمتعارف عليها، وعدم التوانى عن اتخاذ أية خطوه على هذا الصعيد.

وربما تقسّم الأحزاب على هذا النحو:

١: الأحزاب الراديكاليه، أو (التقدميه المتشدده): وتتألف من مجموعات اجتماعيه مُعارضه وساخطه ترمى إلى تغيير الأوضاع الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه فى المجتمع بأى ثمنٍ كان.

٢: الأحزاب التقدميه المعتدله، أو (الأحرار): وتتألف من مجموعات اجتماعيه لا تُبدى امتعاضاً وسُخْطاً تجاه الظروف السائده داخل المجتمع، لكنها فى الوقت نفسه هى على استعداد لأى تغيير فى الوضع بصوره هادئه غير متسرع.

٣: المحافظون، هم مجموعات تبدى ارتياحاً حيال الوضع الراهن ولا ترغب فى أى تغيير بالرغم من أنهم يزعمون أنهم يسعون إلى تحسين الحاله السائده فى المجتمع.

٤: الرجعيون، هم مجموعه من الناس الذين يبدون رضاهم حيال الوضع الراهن داخل المجتمع، ولا يرضون لأى تحسين أو تغيير فى هذا الوضع.

ويرى البعض: إن الناس فى سنّى عمرهم المختلفه يُغيرون أساليبهم، ففي سنّى الشباب يميلون إلى الاتجاه التقدمى المتشدد، وكلما تقدموا

فى العُمر غىروا اتجَاهَهُم حتى يصل بهم المطافُ فى سنى الشىخوخه إلى الاتجاه الرجعى، ونادراً ما حَصَلَ أن غَيَّر فردٌ اتجَاهَهُ إلى الاتجاه المُنَاهِض فجأَةً من دُون التدرّج فى الاتجاهات المختلفه.

وأخيراً:

١: فالحزب تجمُّعٌ لأفراد لهم مصالح مشتركه من وجهه النظر الاجتماعيه والاقتصاديه والفكرية، وأنه من أجل استلام السلطه ينشط ويتحرك فى إطار برنامج عام.

٢: وجود حزبٍ ما، يعنى تلقائياً حقيقه أن جمعاً من الناس قد تكتّلوا وتعاضدوا من أجل المحافظه على مصالح مشتركه قائمه بينهم، أو للدفاع عن مصالح مشتركه بينهم يسعون للحصول عليها وتحقيقها.

٣: إن الجاذب الاجتماعى لأى حزب فى الوسط الشعبى والفئات التى تقف خارج نظام توزيع الممكّنات والمزايا المتاحه داخل المجتمع، يتوقف على مدى احتواء المصلحه المشتركه التى تُشكّل أساس وفلسفه هذا الحزب للمصالح الاجتماعيه الخاصه والعامه لفئاتٍ أوسع من أفراد الشعب.

إن المجتمعات التى تتبنّى الديمقراطيه الاقتصاديه بما يجعلها فى غنى عن الأحزاب، تحتفظ فى نفس الوقت بهذه الأحزاب بوصفها تنظيمات من أجل الكفاح الاجتماعى المُتواصل، وذلك لغايه رفع مستوى الوعى السياسى وتحقيق الخيارات الاجتماعيه والحفاظ على أيديولوجيتها، لأنه لا يوجد حزبٌ بمعناه السياسى والاجتماعى والاقتصادى دون أن يقبل بمبدأ الكفاح والدخول بميادينه، ولا يستطيع أن يكسب العطف الشعبى وبسط نفوذه فى صفوف الجماهير.

إن أى حزبٍ له أرضيه من الكفاح الاجتماعى، يبقى على ديمومته وتواجده كتتنظيم حزبى ما دامت له نفسيه كفاحيه على هذا النمط، وإن الحزب يبقى محافظاً على مبدأ الكفاح ومفهومه من منطلق أنه عامل أساسى، وحتى الأحزاب (المحافظه) و(اليمينيه) فى البلدان الرأسماليه والتى تُدافع أصلاً عن الامتيازات الطبقيه، تكافح هى الأخرى من أجل الحفاظ على التقاليد الاقتصاديه والاجتماعيه التى تضمن مصالحها وامتيازاتها وتحقق نجاحاتها، لأن الفلسفه التى تكمن فى قيام

الأحزاب هي (الكفاح)، ولا- يستطيع حزب أن يستمر في حياته السياسي بدون الكفاح، خاصة في المجتمعات النامية، حيث الأحزاب السياسي لا تستطيع أن تكون ممثلةً ومجسدةً للمصالح الاجتماعي والاقتصادي المشتركه لجماهير الشعب بتقديمها فقط لائحه تأسيسيه تقدميه، وبتمليكها لمباني عديده وبإصدار نشرات إعلاميه.

الأحزاب الديكتاتوريه

عند ما تكون آراء القائمين على حزبٍ ما مُتَحَكِّمَةً به ومفروضةً عليه، فإنَّ قدره التفكير والإرادة الحرة والبصيره لدى منتسبي الحزب وجماهيره، تزول وتمحى، وتزول معها قدرتهم على خلق القيم وتبلورها، وبنتيجه التوزيع غير المتعادل وغير المتكافئ للإمكانيات الحزبيه، فإنَّ الكذب والنفاق وفقدان الإيمان والمبالغه في الأمور والخوف، تغطي على الأخلاقيات والتقاليد الحزبيه السليمه.

وفي مثل هذا الحزب، فإنَّ المُنتسبين إليه من وجهه النظر الشخصيه أكثر حقارَةً وتزلفاً ونفاقاً وخوفاً ولا عقائديه، وبالطبع أكثر انقياداً واستسلاماً، ومثل هذا المنتسب الحزبي هو من أكثر العوامل والعناصر المؤلفه لهيكليه الحزب ثقَةً وتقرباً عند القائمين عليه.

وعلى العكس من ذلك، فإن الأفراد الشجعان من ذوى الإيمان والإرادة والذين لا- يتلاءم طبيعهم الذاتى مع الانقياد الأعمى والطاعه المطلقه، لا- يمكنهم أن يكونوا موضعَ ثقّه واطمئنان هؤلاء القائمين والمشرفين على شؤون الحزب، بل لا يمر زمان إلاَّ ويُطردون من الحزب.

وفي البلدان الناميه، تفقد الأحزاب تلقائياً نفوذها الاجتماعى وطبيعتها الشعبيه إذا كانت مُمَثِّلَةً بصورة مباشره للحكومات والنظم السياسيه والاجتماعيه القائمه فى البلاد، فإنَّ مثل هذه الأحزاب تفتقد للجاذبه السياسيه والشعبيه، وذلك لأنَّها ديكتاتوريه بطبيعتها، والديكتاتور ينفُضُ الناس من حوله وإثماً يبقى بمشنتقه وسجنه وتعذيبه، وإذا أرادت أن تنشط فى مواجهه الأهداف والأساليب التى يريدها لمنافعها الشخصيه، فإنَّها تتسبب فى تعقيد الأمور وخلق المشاكل سواء كانت تريد ذلك أم لا، وإذا نشطت فى ظروف مؤاتيه، بسبب انقلاب عسكري أو انقلاب شعبى

استبد بعده بالحكم، فإنه يسبب الخراب والدمار.

وفى المجتمعات التى يفتقد الناس فيها النفسىة والتجربة والممارسه الحزبيه، فيما الحكومات الحزبيه لا ترغب فى توزيع السلطه بين الأحزاب الصحيحه والسليمه، فإنّ الأحزاب تصبح على شكل منظماتٍ لا تشعر الحكومه أمامها بالمسؤوليه، كما أن الناس لا ترى فيها ما يُجسّد ويعكس خياراتها الاجتماعيه ومتطلباتها

الاقتصاديه.

أسباب فشل الأحزاب السياسيه فى العالم الثالث

بالرغم من مرور أكثر من نصف قرنٍ على تأسيس الأحزاب السياسيه فى هذا البلدان (بلدان العالم الثالث)، فإنه لا تزال قضيه الحزب شيئاً جديداً بالنسبه للجماهير الشعبيه العريضه والفئات الوسيعة من أفراد المجتمع. والسبب الرئيسى فى هذه الجده يكمن فى عاملين يمكننا بحثهما ودراستهما على النحو التالى:

١: إنّ شعوب العالم الثالث لها ذكرياتٌ مرّة دائماً مع الأحزاب السياسيه فى بلدانها.

٢: فقدان الكتب اللازمه وعدم تعليم قواعد السياسيه فى المعاهد بوجه صحيح أدى إلى جهل المجتمع وخاصه جيل الشباب فيه بالقضايا السياسيه والحزبيه حتى تدار الأحزاب بالوجه الصحيح. ومن هنا، فإنّ الأحزاب السياسيه واجهت الفشل من أولى تجربتها الاجتماعيه المرتبطه بالانتخابات النيابيه وانتخابات مجالس المدن.

وبهذا الصدد أسئله حائره على ألسنه المثقفين والذين فوجئوا بالأحزاب والانقلابات وذاقوا الويلات وهى:

? هل للأحزاب مقدره على تجسيد الخيارات الاجتماعيه للشعوب؟ .

? وهل هى قادره على التعبير عن رؤيتها العالميه وتحسسها بقضايا الأمه، أو تؤدى إلى تصنيف المجتمع إلى فئاتٍ نخويه بلا حدود وفئاتٍ فقيره بلا حدود؟

? وهل هى قادره على أن تكون سنداً وقوةً للجماهير الشعبيه؟

? وهل هى قادره على أداء رساله والقيام بالواجبات، وتكون الحصيله إقبال الناس على عضويتها والعمل على إعلاء البلاد؟

? وهل توجد علاقه بين الأحزاب والشعوب؟

? وهل يمكن لزعماء الأحزاب أن يوجدوا رابطه أو صلّه مع جماهير الشعب على أساس الخيارات الاجتماعيه المشتركه؟

? وفى أى

ظروف يمكن للأحزاب السياسية أن تكون مكمله للديمقراطيه (الاستشاريه) (١) التي بدأت تسود المجتمعات الحديثه؟

? وهل العالم المتقدم أو الذى فى طور التقدم هو فى حاجه إلى الأحزاب السياسيه أم لا؟

? وأين تكمن حسنات الأحزاب وأين تكمن مساوئها؟

? وما هو دور الأحزاب فى مصير الحكومات؟

? وكيف يُمكن للأحزاب أن تكسبَ لنفسِها أرضيه الكفاح الاجتماعى؟

? وكيف يُمكن للعناصر المؤلفه للأحزاب أن تتفهم الأداه المُحرّكه للنشاطات الاجتماعيه وأن تتحسس ضروره مثل هذه النشاطات؟

? وكيف تصبح قوى الأحزاب السياسيه فى المجتمعات أداه تحقيق لأغراضٍ شخصيه خاصه؟

هذه هى مجموعه أسئله، بحاجه إلى الجواب وحيث لسنا فى هذا الكتاب بصدد التفصيل نترك الأجوبه للكتب المفصله.

تعريف الحزب

(الحزب) كلمه عريبه تعنى: فريقاً أو مجموعه من الناس الذين لهم تفكيرٌ واحد وهدف واحد، وجمعُ كلمه (الحزب) هو (الأحزاب) وتوجد فى القرآن الكريم سوره باسم (الأحزاب)، يقول الله سبحانه وتعالى فى الآيه ٢١ من هذه السوره: **وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ (١).**

وقد استخدمت فى القرآن عبارة: **حزب الله؟ (٢) و حزب الشيطان؟ (٣) و؟ أى الحزبين؟ (٤)** وفى حديث، قال رسول الله صلى الله عليه و اله: **؟ أنا فى الحزب الذى فيه ابن الأدرع؟ (٥).**

ويمكن تعريف الحزب السياسى بهذا الشكل:

الحزب السياسى هو عبارته عن الشريحه لطبقه اجتماعيه تكافح نظاماً معيناً من أجل تأمين المصلحه حسب ما تراها واستلام السلطه وتطبيق مسلكها العقائدى وزعامه الطبقة الخاصه التى يمثلها هذا الحزب على ساحه الصراع الاجتماعى.

إن قوه الأحزاب فى البلدان الغربيه هى فى إطار، نظراً لإقبال الناس على هذا النوع من المدارس السياسيه، حتى باتت الحكومات غير قادره على البقاء فى السلطه أو فى سعيها للسلطه دون دعم ومسانده من الأحزاب، فالحكومات التى جاءت إلى السلطه

بدون دعم حزبي لم تدم طويلاً. فسقطت في مواجهتها لأقل مانع أو مشكله، وقد وصل الأمر إلى حد أن الأحزاب السياسيه أصبحت في المجتمعات الغربيه من مستلزمات الديمقراطية، فأكثر الرجالات السياسيه فى عالمنا اليوم هم زعماء أو ممثلون لحزبٍ ما، أو كانوا فى الماضى يتزعمون حزباً ما.

إن الأحزاب السياسيه ومؤسساتها لها تأثيراتها على سير الانتخابات، ولعل هذه التأثيرات تبدو واضحاً أكثر للعيان فى التركيبه الداخليه للمؤسسات الحكوميه، ولا يمكن توضيح هذا الموضوع بسهولة ويسر، وعندما نأخذ فى الاعتبار أن الأحزاب السياسيه لا تكتفى بتنظيم صفوف الناخبين فى المناطق الانتخابيه ولا بالمرشحين للانتخابات بل تُبادر بتعيين الوزراء والنواب أيضاً، نرى من اللازم أن نقارن بين ما يعتبرونه موضوعاً هيكلياً وموضوعاً أساسياً، ففى إطار الحكومات اليوم سواء كانت حكوماتٍ ديمقراطيه أو حكومات ديكتاتوريه مستبد (لأن الاستبداد الجديد يقوم على الحزب الواحد) تُشكّل الأحزاب السياسيه أساس أو دعائم هيكليه المجتمع فى حين إن المنظمات الشعبيه العامه تشكل هيكليه المجتمع على النحو الذى أوضحناه.

تُقسم الأحزاب إلى صنفين، أحدهما ينشط خارج البرلمانات والآخر داخلها. ولكن يوجد اختلاف كبير جداً بين الحزب الذى يأخذ مشروعيه من خارج البرلمان، وبين الحزب الذى يجد أرضيته فى الأوساط البرلمانيه والهيئات الانتخابيه، لأن الأحزاب الناشطه خارج البرلمانات لها تمركزٌ وتماسكٌ أكثر من تلك الأحزاب التى تعمل داخل البرلمانات، نظراً لأن تكامل مثل هذه الأحزاب أى الأحزاب العامله داخل البرلمانات يبدأ من الأعلى، بينما سائر الأحزاب تتشكل بدايه من الوسط الشعبى، أى أنها تقوم من أعماق جماهير الشعب.

الهيكلية العامه للأحزاب السياسيه

فى الأحزاب السياسيه يتولى عددٌ مُحددٌ من الأشخاص ممّن هم فى مستوى المسؤوليه الحزبيه فى مختلف الأصعدة إصدار الأوامر، فيما الغالبية من الأفراد الحزبين يطيعون هذه الأوامر.

ولكن هذه

الأمريه وهذا الانقياد لا يكفيان وحدهما فى تحريك عجلات الأحزاب السياسيه وأداء دورٍ من أجل تدعيم الحزب وديمومته، بل إنّ هناك عوامل أخرى يجب أن تتوفر فى الحزب كى يُصبح حزباً سياسياً، ويتكون الحزب بأن يتكتل أعضاء الحزب انطلاقاً من لائحته التنظيميه ونُظّمه الإداريه بمجموعات صغيره وإنّ هذه المجموعات والعوامل المنسقه بينها تشكل أساس الحزب، وكيان الحزب يتوقف على هذه المجموعات الصغيره.

وطبيعى أنه فى إطار هيكلية الأحزاب السياسيه، تختلف طبيعته صله أو ارتباط الأفراد الحزبيين مع التنظيمات المختلفه للحزب، وإن هذه الصله أو العلاقه تتم بصورتين:

١: العلاقه المباشره.

٢: العلاقه غير المباشره.

وفى العلاقه المباشره أو بدون الواسطه، الأفراد يقبلون بعضويه الحزب ويدفعون بدل العضويه ويشتركون فى الاجتماعات الحزبيه ويبعدون وجهات نظرهم حول القضايا السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه فى البلاد، وخلاصه أن آراءهم ومقترحاتهم ترفع إلى مسؤول الحزب عبر اللجنه الحزبيه، وإذا كانت الحكومه مشكله من هذا الحزب فإنّ مسؤوله يتولى اطلاع الحكومه بهذه الآراء والمقترحات وذلك من أجل التنفيذ.

وفى العلاقه غير المباشره، الأفراد غير قادرين على الالتحاق بعضويه الحزب بصورة مباشره ودفع بدل العضويه، بل إنّ مثل هذا الإجراء يتم بواسطه النقابات والشركات التعاونيه والجمعيات ووجود مثل هذه الواسطات بين الحزب والجمهور من شأنه أن لايتمكن الأفراد من الانضمام لعضويه الحزب بصورة مباشره، وأن لا يستطيع فرد من إبداء وجهه نظره بشأن القضايا المختلفه، ومن أن يوجد علاقه مباشره مع المسؤولين فى الحزب.

التنظيمات الداخليه للأحزاب السياسيه

إن تنظيمات الأحزاب السياسيه فى عالم اليوم تصنّف إلى عدّه مجموعات منها:

أولاً: (اللجنه) فى الأحزاب الحُرّه والمحافظه والراديكاليه (المُتشدده).

ثانياً: (المنطقه) فى الأحزاب الاشتراكيه.

وتتألف (اللجنه) من عدد محدود من الأفراد الذين تتم عضويتهم فى الحزب عن طريق تعريفهم وتقديمهم من جانب المؤسسين

للحزب.

والأحزاب التي تقوم على أساس وحده اللجنة لا تولى اهتماماً بكمية الأعضاء بل تهتم بالكيفية (أى شخصيه الأعضاء)، واللجنة بحسب الدول المختلفه يمكن أن تتألف من نوعين من الأعضاء:

النوع الأول: ينصبّ الاهتمام على طبيعه الشخص الراغب فى العضويه وأهميته الخاصه، والفرد الذى ينتخب فى العضويه يُشارك فى اللجنة.

النوع الثانى: يشترك الأعضاء فى اللجان ممثلين للنقابات والجمعيات، وإن عمل اللجنة غير متواصل على الدوام وإن اجتماعاتها لا- تنعقد بصورة منتظمه، بل إن أعمال اللجان تبدأ عشيه المعركه الانتخابيه، وفى بعض المدن يشرف على شؤون اللجان فردٌ يُعرف بالقائم بالأعمال، وكل قائم بالأعمال له منطقه انتخابيه صغيره يضم أربعمائه فرد ناخب أو غيره من الأعداد المقرره، ويجب على القائم بالأعمال أن يتعرف على كل الناخبين فى منطقته وأن يكون على اتصال بهم وأن يبادر إلى مساعدتهم عند الحاجه، ويمتلك القائم بالأعمال تأثيراً ونفوذاً على الناخبين وهو المحرك الحقيقى لسير الانتخابات وأنه يضع نفسه فى خدمه المسؤولين بالحزب، ولا يُستبعد أن ينشط ويعمل القائم بالأعمال فى خِصَم الانتخابات لصالح حزب ما، فى حين كان نفسه هو فى الجوله السابقه من الانتخابات يعمل لصالح حزبٍ مُعارض ومناوئ لهذا الحزب فيما إذا لم يكن القائم بالأعمال مبدئياً من جهته الحزبيه وإن كان مبدئياً من جهته الوطنيه أو ما أشبه ويدير اللجان المؤلفه من موفدى وممثلى النقابات والجمعيات المختلفه، عجله الحزب برمته.

وفى الأحزاب اليمينيّه، لا- يبدى الأعضاء رغبه فى التدخل فى الشؤون السياسيه، ولذا فإنهم يفضّلون العضويه فقط فى اللجان الحزبيه، وفى الأحزاب العامله ببعض الدول لا- تزال اللجان تحتفظ بكيانها، لأن شعوب هذه الدول لا تستطيع التكيف مع الانضباط الحزبى، فالشعوبُ هناك ليست لها نفسيه التمايز الطبقي، كما أنها ليست

على استعداد لقبول التعليمات الاجتماعيه والسياسيه المتشدده والروتينيه، وإن الفرد العامل في هذه الدول بالرغم من كونه عضواً في النقابات العماليه لكنه ليس على شاكله عمال بعض الدول الأخرى، فهو يفتقد لنفسيه التحدى الطبقي ويفضل أن لا يتقيد بالانضباط الحزبي المتشدد، على العكس من عمال بعض الدول الأخرى. و(اللجان) في الأحزاب السياسيه بهذه الدول هي من الدعائم التنظيميه الحزبيه.

أما (المنطقه) التي هي مبتكرات الأحزاب الاشتراكيه، فهي على النقيض تماماً من (اللجنه)، إذ تتلقى الأوامر من مركز واحد، وهو النواه المركزيه للحزب، وتعتبر المنطقه في التنظيمات الأساسيه للأحزاب السياسيه جزءاً من الدعايه الأساسيه للحزب، فهي العامل الرئيسي في إيجاد التمرکز والتكتل بين الأقسام المختلفه في الحزب.

و(المنطقه) على النقيض من (اللجنه) تولى اهتماماً بالكميه أكثر من الكيفيه وتسعى لجر الفئات المختلفه في المجتمع إلى الانضمام للحزب، ويمكن للأفراد أن يختاروا العضويه بالمناطق بشروط سهله جداً. وتنعقد اجتماعات المناطق بصوره دائميّه ويجرى البحث فيها حول القضايا الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه والثقافيه.

ويمكن توجيه النقد من خلال المناطق لأساليب الحكومه الحزبيه والمسؤولين في الحزب، وأن يوضع منهج الحزب موضع البحث والمناقشه، ويتم ابتكار مناهج جديده ترسل إلى المسؤولين في الحزب من أجل التنفيذ.

و(المنطقه) على العكس من (اللجنه) لا تؤدي دوراً رئيسياً في النشاطات الانتخابيه، ولا يمكن رئيس المنطقه من التدخل في شؤون الانتخابات والإجراءات المتعلقة بها بصوره مباشره خلافاً لدور رئيس اللجنه.

العلاقات الداخليه في التنظيمات الحزبيه

العلاقات الداخليه في التنظيمات الحزبيه يمكن أن تتم بطريقتين:

١: العلاقات العموديه.

١: العلاقات الأفقيه.

أولاً: إن العلاقات العموديه تحول دون تسرب خطر الانفصال عن الحزب إلى أجزائه المختلفه، ودون حصول فكره الانفصال لدى أعضائه، ومنع تسلل أيه أفكار مناهضه لعقيده الحزب إلى داخل تنظيماته.

فإن التسلسل التنظيمي الداخلي للحزب يقضي بأن يكون إلى

جانب التنظيم الرسمي المعلن للحزب تنظيمٌ سرى لمهمه الرقابه، ويتمثل هذا التنظيم السرى بالمسؤولين للوحدات الحزبيه، إذ إن هؤلاء المسؤولين يتعينون من جانب الهيئه المركزيه للحزب، ومن أجل الحفاظ على موقعهم داخل الحزب يتعين على هؤلاء أن يراقبوا ما يجرى داخل وحداتهم وأن يحولوا دون تسرب الأفكار المناهضه للانضباط الحزبى إلى داخل وحداتهم.

إنّ العلاقة العموديه لا- تؤدى فحسب إلى إقرار الانضباط الحزبى المتشدد، بل تؤدى أيضاً إلى أن تقوم التنظيمات الحزبيه بنشاطاتها بصوره سريه، وذلك فى حالات الخطر التى من شأنها أن تؤدى إلى إلغاء الحزب قانونياً، لأن الخلايا غير مرتبطه مع بعضها البعض، ولذا يطول الكشف عنها.

وتوجد فى جميع الأحزاب السياسيه فى العالم رغبه إلى خلق العلاقة العموديه، حيث إن الأحزاب السياسيه مضطره إلى الاستفادة من العلاقة العموديه حفاظاً على موقعها وكيانها وديمومتها.

ثانياً: فى الأحزاب التى لا- تحتاج إلى الترابط والقوى والتعاقد الحزبى بين أفرادها ومسؤوليها، يسمى الترابط بينها بالعلاقه الأفقيه، لأن فى هذا الترابط جميع العوامل والمؤسسات فى مستوى واحد، كلهم قادرون على إيجاد الترابط فيما بينهم، لا يتقيدون بالضوابط الإداريه ومراعاه التسلسل القيادى، وإذا وجد حزبٌ كذلك فإنه غير قادر على إقرار الانضباط الحزبى فى داخله ولا يستطيع الحفاظ على كيانه فى حالات بروز خطر إلغائه قانونياً.

وبصوره عامه، قلّما توجد العلاقة الأفقيه فقط فى الأحزاب السياسيه، أمّا فى النقابات المختلفه والجمعيات الأدبيه والثقافيه والرياضيه والجمعيات السياسيه ذات الأهداف المحدوده والواضح، مثل جمعيات أنصار السلام فى الغرب والتى تسعى أصلاً إلى جرّ مؤيديها لها، فإن العلاقة الأفقيه تبدو أكثر وضوحاً للعيان.

أقسام التمرکز

التمرکز على قسمين:

١: التمرکز الديكتاتورى.

٢: التمرکز الديمقراتى.

إذا أبدى القائمون على حزب ما رقابه وإشرافاً على اجتماعات أعضاء الحزب، وإذا فرضوا الرقابه العقائديه على

هذه الاجتماعات، ولم يسمحوا لأعضاء الحزب بأن يعبروا بحريه عن آرائهم ومقترحاتهم، وإذا لم تكن هناك أية علاقه بين آراء أعضاء الحزب وقرارات المسؤولين فى الحزب، فى مثل هذه الظروف، يتصف الحزب بالتمركز الديكتاتورى، ومثل هذا الأسلوب سارى المفعول بدقه تامه فى الأحزاب الفاشيه، حيث كانت قرارات القائمين على الحزب توضع موضع التنفيذ دون أن تؤخذ فى الاعتبار آراء ومقترحات أعضاء الحزب أنفسهم.

وفى العصر الحاضر، يبدو هذا الأسلوب بادياً للعيان بوضوح كبير فى المجتمعات المتخلفه، حيث الأحزاب تتصف بالتمركز الديكتاتورى.

أما عند ما يسود التمركز الديمقراطى فى حزبٍ ما، فإن آراء غاليه أعضاء الحزب أو مندوبيهم تؤخذ فى الاعتبار لدى صياغه القرارات الحزبيه من جانب القائمين على الحزب، إذ توجد علاقه مباشره بين آراء الأعضاء وقرارات قاده الحزب، حيث آراء الأعضاء تحظى بالاحترام ويبقى مبدأ التعبير الحر محتفظاً بموقعه داخل الحزب.

بدل العضويه

إن من جمله واجبات أعضاء الحزب هو تسديد بدل العضويه، فالفرد لدى التحاقه بعضويه الحزب يُسدد بدل العضويه لثلاثه أشهر أو سته أشهر أو لسنه، إضافه إلى بدل الالتحاق، وفى الأحزاب التى تولى اهتماماً بالكيفيه (نوعيه الأعضاء) لا يؤثر بدل العضويه كثيراً فى حالتها المالىه، لأنّ الأعضاء على علم بأن الحزب يتلقى الدعم المالى من جهات معنيه مواليه للحزب.

ومن هنا يمكن لعضو الحزب (الكيفى) أن لا يسدد بدل العضويه أبداً بعدما يكون قد سدد بدل الدخول إلى عضويه الحزب، وأنّ لا يعير أى اهتمام لأوامر اللجنه المالىه للحزب والخاصه بتسديد بدل العضويه من جانب الأعضاء، فى حين إنّ الأحزاب التى تولى اهتماماً ب (الكميّه) فإنّ المبالغ المستحصله من الأعضاء (كبدل لعضويتهم) تشكل المورد الرئيسى لمالىه الحزب. لأنّ مثل هذه الأحزاب ليست لها عوائد مالىه من أيه

جبهه توالى الحزب على تمرکز القوى القياديّه.

إنّ تسيير قياده الأحزاب السياسيّه من جانب زعيمٍ أو أمين عام هي أمر لا يمكن استمراره على الدوام، فالأحزاب الحقيقيه تسعى قدر المستطاع إلى إحداث التغييرات الضروريه في الكوادر القياديّه، بمقتضى الظروف والمستجدات على الساحة السياسيّه، وعدم تمرکز القوى بسبب (استشاريه الحزب)، إذ لو تمرکزت القوى في أيادي معدوده كانت الديكتاتوريه كما يشاهد في الأحزاب الشيوعيّه ونحوها.

الأحزاب الديمقراطيّه والأحزاب الديكتاتوريّه

يقال لحزب إنه ديمقراطي في حال ما إذا انتخب زعماءه من قبل أعضاء الحزب من خلال انتخابات حقيقيه وبالاقتراع السريّ أو العلني، والمنهج والسياسه العامه لمثل هذه الأحزاب سواء على صعيد التنظيمات أو القرارات، يتم تعيينهما وتحديدتهما في المؤتمر العام للحزب، وهو المؤتمر المؤلف من الممثلين والمندوبين الحقيقيين لأعضاء الحزب، وتبرز في اجتماعات مثل هذا الحزب الآراء والنظريات والاتجاهات المختلفه والمتضاربه، وإن الاتجاه الغالب فيه هو الاتجاه الذي تؤيده غالبيه الأعضاء.

ويقال لحزب إنه ديكتاتوري في حال ما إذا تم تعيين قادته بحلول النائب محلّ القائد، وهلمّ جرا، ويكون منهج الحزب تجسيدا لما يريده قاده الحزب، ويكون الرأي المخالف للمنهج العام فيه ممنوعاً، فيحظر فيه تعدد الأفكار والآراء، ويطرد أي شخص له علاقه بالفكر المعارض، وفي مثل هذه الحاله ينساق الحزب نحو الاستبداد والديكتاتوريه والتفرد السلطوي (١).

الأحزاب السياسيّه والمؤسسات الحكوميه

إنّ تعدد الأحزاب السياسيّه وطبيعته تنظيماتها لهما تأثير كبير جداً في انتخاب الهيئه الحاكمه، وإن هذا التأثير ملحوظ بشكل أكبر في الهيكلية الداخليه للمؤسسات الحكوميه.

ومن هنا فإن الأحزاب السياسيّه لا تكتفي بتصنيف الناخبين والمرشحين، بل تسعى أيضاً إلى التأثير في اختيار الوزراء ونواب الوزراء وأعضاء البرلمان.

وهناك خلاف بين المفكرين في أفضلية النظام القائم على حزبين على القائم على عده الأحزاب، فبينما يذهب بعض المفكرين إلى الرأي الثاني انطلاقاً من علل عديده منها: أصاله الحريه والتي يوفرها بشكل أكبر وجود عده أحزاب، إضافه إلى وجود مجال أوسع وخيارات أكثر للأمة في عمليه انتخاب الأطروحات، نجد أنصار الرأي الأول يقولون:

إن النظام القائم على وجود حزبين، تزول فيه التصارعات والتصادمات الثانويه، حيث إنّ جميع الفئات المعارضه تندفع في إطار قناه سياسيّه معارضه يحق لها التعبير عن توجهاتها وآرائها المعارضه، وعلى العكس من ذلك

فإن النظام القائم على عدة أحزاب من شأنه أن يوجد الفرصه المناسبه لظهور التصارعات والتصادمات الثانويه وتفتيت وتجزئه المعارضه الكبرى، وبوجه عام يمكن القول إن النظام المسنود بعده أحزاب يفتت المعارضه فى عدة جهات، ويمتصها (أى يمتص زخمها) فى حين أن النظام المسنود بحزبين أو الجبهتين يخلق معارضه هى بحدّها الأعلى.

ومن لوازم النظام القائم بحزبٍ واحد هى العقيدة الواحده وممارسه سياسه الإرهاب والعنف واحتكار السلطه. ولذا فالنظام الفاشى شأنه كالنظام الشيوعى، يتبنى حزباً واحداً ينفرد بالنشاطات السياسيه فى البلاد.

وكانت الإيديولوجيه وبيئته العنف والإرهاب هما القاسم المشترك للنظامين الفاشى والشيوعى، وعلى هذا الغرار النظم القوميه وما أشبه، التى هى وليده النظم الشرقيه والغريبه ذات الحزب الواحد.

إنّ هذه النظم تعتبر مناهضى إيديولوجيتها أخطر من الجناه العاديين، وتُعامَلُ المُنفصلين عن الحزب الواحد فيها كمعامله المعارضين بكل شدة وقسوة، مثلما عامل زعماء الأحزاب الفاشيه رفاقهم المنشقين عنهم فى الحزب.

النظام القائم على الحزبين

وهو ذلك النظام الذى ينشط فيه حزبان قويّان يتسلطان السلطه فيها واحداً بعد آخر عبر انتخابات حره، ويمكن أن تكون هناك أحزابٌ أخرى لكن السلطه الحكوميه تظل فى يد هذين الحزبين الذين يتسلطانها على التناوب، وذلك لقرب أفكار مثل هذين الحزبين إلى أفكار الجماهير، بينما أفكار غيرهما ليست كذلك.

مثلاً- فى بريطانيا توجد أحزابٌ أخرى غير حزب العمال والمحافظين مثل الحزب الليبرالى والحزب الشيوعى، ولهذه الأحزاب ممثلون فى البرلمان، لكن السلطه الحكوميه تظل بيد هذين الحزبين القويين وعلى التناوب.

وفى النظام ذى الحزبين يظل حزبُ الأغلبه هو الحاكم على الدوام، وتكون المعارضه والنقد والرقابه من نصيب حزب الأقلية.

وفى أمريكا توجد أحزابٌ غير الحزبين الديمقراطى والجمهورى، لها ممثلون فى البرلمان، لكن أكثرية أعضاء الكونجرس وغالبية الناخبين فى انتخابات رئيس الجمهوريه هم من المنتسبين

لواحد من الحزبين الديمقراطي والجمهورى.

الفرق بين النظام ذات الحزبين والأحزاب المتعدده

إن دراسته الفرق بين النظام ذى الحزبين والنظام ذى الأ-حزاب المتعدده أمرٌ ذو أهميه كبيره، إذ نظره على طبيعه الانتخابات بين الحزبين والانتخابات بين الأحزاب المتعدده تُوضح بجلاء هذا الفرق الشاسع، فنتيجه الانتخابات بين حزبين تظهر فى مره (دوره) واحده حيث رأى الأ-كثريه هو الملا-ك، فى حين أن الانتخابات بين الأ-حزاب المتعدده تتم فى (دورين)، وأن رأى الأ-كثريه النسبيه للأحزاب المتعدده يعتبر الملا-ك.

ولإيضاح هذه النقطه نقول: نأخذ فى اعتبارنا منطقته انتخابيه، فنجد مثلاً أن مائه ألف صوت هى لصالح حزب المحافظين ومائه وخمسين ألف صوت هى لصالح الحزب التقدمى، ففى مثل هذه الحاله إذا تمت الانتخابات فى دور واحد وتجزأ التقدميون إلى فريقين فيما شكل المحافظون فريقاً واحداً فإن حزب المحافظين يمكنه أن يفوز على التقدميين بمائه ألف صوت، إن مثل هذه الحاله تؤدى بالحزبين (الفريقين) التقدميين لكى يتحدا ويسعيا إلى الفوز بمقاعد البرلمان بقوه متكتله أقوى من قبل حتى يوجد حزب تقدمى له أكثر من مائه ألف صوت، وإذا لم يتحدا فإن الناخبين سوف يقترحون لصالح الفريق الذى هو أكثر تقدماً من نظيره، وبهذه الصوره تخلق حوافز لاتحاد الأحزاب أو لتحطيم مراكز السلطه الحزبيه لديهم.

الأحزاب والتجمعات الضاغطة

الأحزاب السياسيه توجد عادةً من أجل النشاطات السياسيه، وأما مجموعات النفوذ والضغط فهى منظماتٌ سياسيه تفرض نفوذها عبر نشاطات تتم خلف الستار من أجل تحقيق أغراض نقابيه أو مهنيه أو تجاريه، وتصل هذه النشاطات الخفيه إلى ذروتها أحياناً، مثل مراكز الضغط (اللوبي) التى تتدخل فى المضاربات والصراعات بين أعضاء مجلس الأُمه أو مجلس الأعيان والوزراء وكبار الموظفين فى الحكومه.

ويمكن تصنيف مجموعات النفوذ إلى فريقين:

أ: مجموعات السلطه الحاكمه.

ب: مجموعات الجماهير الشعبيه.

ففيما يخص الفريق الأول، فإنّ صله هذه المجموعات تتحدد بالمنظمات

الحاكمه وأعضاء البرلمان أو الأعيان ومجلس الوزراء وأصحاب الرتب العاليه فى الحكومه، وفيما يخص الجماهير الشعبيه، فإنَّ عملها يتم عبر الصحف والخطب والاجتماعات والنشرات الأخباريه والنشاطات الأخرى التى بها يمكن التأثير على جماهير الشعب، ونتيجته لذلك تستطيع مجموعات النفوذ أن تفوز فى القضايا السياسيه والاجتماعيه والانتخابيه وقضايا أخرى بدعمٍ من آراء ومسانده الجماهير الشعبيه، كما تستطيع القيام بدور رئيسى بواسطه التحديات التى تقوم بها الصحف والإضرابات وتنظيم المظاهرات. وبناءً على ذلك تكون نشاطات مجموعات النفوذ علنيه بوسائل مشروعه قانونيه تارَةً وبالعرف والتضليل وصرف الأموال للرشوه والدعايات تارَةً أخرى.

اللجوء إلى السريه

وإذا لم ترد حكومات الدول أن تعترف رسمياً بالسلطه الخفيه الحاكمه فيها ولم تسمح لها بالنشاط والفاعليه وحظرت عليها مثل هذا النشاط، فإن ذلك لا يعنى أنَّ هذه القوى سوف تتوقف عن نشاطاتها ومساعدتها، لأن السلطات الخفيه لها وسائلها وطرقها الخاصه بها، والتى يمكن لها من توظيفها والعبور منها إلى غاياتها فى فرض آراءها وتوجهاتها، والتى لا تستطيع السلطه السياسيه الحاكمه سدها ومنعها.

إنَّ نشاطات السلطه الخفيه التى تتم فى المجتمعات المتقدمه فى إطار الكفاح (الصراع) السياسى للحفاظ على الثروات الوطنيه وغيرها، لا- تؤدى إلى تصدّع بنيان الديمقراطيه فى هذه المجتمعات، بل إنَّها تعتبر من الشروط الضروريه لبقاء الديمقراطيه، وذلك لأنَّ النقد الموضوعى من جانب السلطه الخفيه للأساليب التى تتبعها السلطه السياسيه الحاكمه فى المجالات الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه والثقافيه من شأنه أن يؤدى إلى تدعيم الديمقراطيه ويقضى على التمايز الطبقي الشديد الذى هو من عوامل تحكُّم ورسوخ البيروقراطيه، بينما فى المجتمعات المتخلفه (الديكتاتوريه) تسقط الحكومه لسبب هذه الجماعات السريه ويكون التنازع بينهما عبْر التخريب والإفساد والتهريج، كما هو المشاهد فى العالم الثالث.

الفرق بين مجموعات النفوذ والأحزاب السياسيه

١: إن مجموعات النفوذ ليس لها تنظيم محدد وأيديولوجيه معلومه، وذلك على النقيض من الأحزاب السياسيه.

٢: إن عدد أعضاء مجموعات النفوذ محدود فى الغالب، إذ أن هذه المجموعات تتألف من أفراد لهم مصالح مشتركه، وذلك على العكس من الأحزاب السياسيه التى عادةً ما تسعى إلى بسط نفوذها فى صفوف الجماهير، محاولَةً البحث عن مؤيدين ونصيرين بها أكثر فأكثر.

٣: ليست لمجموعات النفوذ أيه صله مباشره مع السياسيه والإداره والحكومه، بل تسعى إلى تأمين مصالحها بالذات بواسطه أفراد يتولون السلطه الحكوميه، حيث تعمل على جرّ هؤلاء إلى النهوض لنصرتها وتحقيق مآربها، وذلك على خلاف الأحزاب السياسيه

التي تسعى لاستلام السلطه السياسيه لأجل السعى لتطبيق مناهجها الاجتماعيه.

إن أيه جمعيه أو اتحاد أو تنظيم مهني أو أي تنظيم آخر يمكن أن تلجأ إلى الضغط السياسى فى بعض مراحل نشاطاتها، ونادراً ما تكون مجموعات النفوذ سياسيه بحتة، أى أن يكون هدفها المشاركة فى الكفاح السياسى فقط.

إنّ غالبيه هذه المجموعات تخفى نشاطاتها السياسيه خلف ستار نشاطات أُخرى، وبهذه الصوره تأخذ الطابع السياسى النسبى لا مطلق السياسيه كما فى الأحزاب السياسيه.

وتتم نشاطات مجموعات النفوذ فى عده أشكال وصور، فتارةً تفرض نفوذها على السلطه الحاكمه باللجوء مباشره إلى الحكومه والموظفين الكبار وأعضاء البرلمان، وتارةً أخرى عبّر التسلل إلى داخل الوسط الشعبى ليكون الموقف الشعبى هو عامل ضغط على السلطه الحاكمه، ولهذا تنظم الإضرابات والمظاهرات وسدّ الطرقات وإثارة الحملات الصحفيه. وتجرى هذه النشاطات بصوره عامه ومُعلنه ومفتوحه تارةً، وبصوره خفيه غير مرئيه تارةً أخرى، كما تجرى عبّر قنوات سليمه وشريفه ومشروعه تارةً، وبوسائل غير شريفه وباستخدام العُنف تارةً أخرى.

الزعماء الحقيقيون للأحزاب السياسيه

فى أكثر الأحوال لا- يعتبر الشخص الواقف على رأس تنظيم ما زعيماً ورئيساً حقيقياً لهذا التنظيم الذى يبدو أنه هو أى هذا الشخص يديره، بل إن المسيرين والمديرين والموجهين الحقيقيين للمنظمات السياسيه هم مخفيون عن الأنظار، أو أنهم يعيشون وسط الناس بوصفهم أفراداً عاديين أو أعضاءً بسيطين فى نفس التنظيم.

والأحزاب السياسيه بوصفها إحدى المنظمات السياسيه السائده فى العالم تدار وتُسير عاديه بهذه الصوره، ففى داخل الأحزاب يُوجد أفراداً مجهولون ليست لهم أيه مسؤوليه فى الكوادر القياديه لكنهم يديرون الحزب على الطبيع (أى من خلف الكواليس) دون أن يعرفوا على حقيقتهم فى الظاهر.

رصد الأموال للأحزاب السياسيه

يقوم الرأسماليون الكبار فى أوروبا وأمريكا وغيرهما من البلاد الديمقراطيه بتوظيف أموالهم على الأحزاب السياسيه، وهؤلاء لا يميلون أبداً إلى المشاركة شخصياً فى الأحزاب السياسيه، وهؤلاء الرأسماليون عباره عن أصحاب الصناعات الكبيره وأصحاب المصارف ومدراء المؤسسات وشركات المقاولات الكبيره، والذين يحرصون ويسعون فى البحث عن طرق تُمكنهم من التمتع بالمساعدات الماديه من الحكومه أو الفوز فى مناقصه.

إن هؤلاء الأفراد والمؤسسات الكبيره يبذلون جهوداً كبيره فى مواسم الانتخابات العامه، ويصرفون مبالغ ضخمة من أجل الدعايه لحزب أو فرد دون أن يتدخلوا بأنفسهم فى شؤون الحزب بصوره مباشره.

إن بقاء حزب سياسى على مسرح النشاط السياسى له علاقه بأهدافه الماديه والمعنويه، وإذا أراد حزبٌ أن يستمر فى موقعه بالسلطه وأن ينشر نفوذه وسط أوسع الجماهير والفئات الشعبيه العريضه وأن ينفرد بالحكم لفترةٍ طويله، عليه أن يكون فى غنى

عن المساعدات الماديه حتى يبقى حائزاً لدعم ومسانده الشعب لحسن سمعته وطيب أعماله، وبذلك يستطيع أن يُعرّف خياراته على أنها خيارات الشعب نفسه (١).

إنّ الإمكانيات الماليه لحزبٍ ما تجعله قادراً على جلب وجذب فئات الشعب نحوه عن طريق الصرف على

الدعاية ونشر المقالات والكراسات وتنظيم الاجتماعات الدعائية والخطابية، وبذلك يستطيع إقناع الجمهور بخياراته وأهدافه.

إن من الصفات الجوهرية للمال هو أنه يفرض سيطرته على كل شيء، ويحوى كل شيء، وأنه فى سعى لأن يعطى ثمناً لأى شيء يريده وأن يجذبه لحضيرته. لأن المال نوعُ القوه التى لا يمكن تحجيمها، ونتيجة لذلك فقد أصبحت الأنهر والشلالات والمحيطات والمناجم والغابات والبلدان وحصيله تعب وكد ملايين الأشخاص فى أى جزءٍ من العالم وحتى نواميس الطبيعة وذكاء وفطنه وعقل الإنسان أى الاختراعات والاكتشافات هدفاً سهلاً للمال، إن كل هذه الأشياء تدخل فى حضيره المال، وهذه القوه الضخمه تُوظفُ فى تحريك عجلات الأحزاب السياسيه والصحافه والحملات الانتخابيه مما يحقق مخططات وأهداف وغايات أصحاب المال.

الرأى العام الداخلى

إن الرأى العام مجزؤ ومتنوع، أى إنه غير موحد، وإذا لم يجر تقنينه فى إطار حزب ما فإنه لن يكون له تأثير يُذكر، لكن الحزب يصنّف الآراء والاتجاهات المتباينه ويوجد لها قاسماً مشتركاً ويبلور بذلك الرأى العام، أى إنه يجسّد رأى الأكثريه.

إن كل حزب لابد وأن يعلن خياراته ومرشحيه وأن يجعل الناس قادرين على اختيار المذهب السياسى الذى يريده الحزب والالتحاق بتنظيماته، والحزب يسعى إلى تثقيف أعضائه فى نفس الوقت الذى يسعى فيه إلى فرض نفوذه عليهم، ومن هذه النقطة يتولى الحزب مهمه مرشد ومُعلم بالنسبه لأعضائه.

ومن خصائص الحزب البارزه هى أنه يُزيل عن كاهل أعضائه الكسل والتقاعدس، ويجعلهم فى طريق الأحداث ومُجريات الأمور، ويدعم النشاطات الجماعيه، ويقوّى الاتجاه الشعبى على صعيد الخيارات الإنسانيه، وبهذه الصور يقوم بتحريك عجلات الديمقراطيه والنظام الديمقراطى، وكذلك الحزب هو أداه بواسطتها يترجم الرأى العام إلى مسلك خاص ومذهب معين.

النظام الحزبى

يستطيع النظام الحزبى أن يحدد مسؤوليه الحكومه تجاه الشعب، والحكومه الديمقراطيه تتيح للأحزاب المعارضه حريه التعبير وتأسيس منظماتها وتدعيم قدراتها، بل إنها تسهل لها مثل هذه الأمور.

وفى العديد من الدول يأخذ الحزب لنفسه حاله تشبه حاله وزاره من الوزارات وأن قاداته يتقاضون المرتبات.

وهذه النقطة توضح جيداً الفرق بين النفسيه السائده فى ظل الحكم الديمقراطى والنفسيه فى النظام الديكتاتورى.

وفى ظل النظام ذى الحزبين، يتولى الحزب المعارض مهمه توجيه النقد إلى الحكومه، والبحث عن أوجه الضعف فيها، ويقوم بمتابعه خطوات الحكومه، فيما الحكومه مضطره إلى الدفاع عن نفسها وعن مجلس الوزراء وإلى عرض منهجها العام لتحكيم الرأى العام حتى يقول الشعب رأيه فى التنازع الواقع بين الحكومه والحزب المعارض، وإلى جانب ذلك يجعل النظام الحزبى القضايا السياسيه فى متناول الناس العاديين والشارع

البرلمان

فى البلدان التى تعتبر اليوم من دول العالم الحر، استحدث البرلمان فى البدايه من أجل تحديد وتحجيم السلطه الديكتاتوريه المطلقه للحاكم، ولغرض تحديد نفقات ومصروفات المؤسسات الحكوميه والتى يتم تأمينها من الضرائب المستوفاه من الناس.

وقد استطاعت المجالس البرلمانيه بعد استحداثها وبدء نشاطاتها أن تحصل على مزايا لصالحها فى مقابل مصادقتها على اللوائح الماليه للحكومات، وبذلك تمكنت بالتدريج من إحداث إصلاحات فى مستوى متطلبات البلاد، وذلك فى شكل قوانين جرت المصادقه عليها من جانبها، وتولت بالتدريج مسؤوليه التقنين والرقابه على الحكومه، حتى تبلورت فى صوره البرلمان القائمة فى هذا اليوم.

وفى الأنظمه الحره تجرى الانتخابات بعيداً عن التزوير وبصور قانونيه إلى حدّ ما، وفى الأنظمه نصف الحره يتم ترشيد المعركه الانتخابيه بواسطه ضوابط.

أما فى الأنظمه الديكتاتوريه فليست هناك انتخابات، وإذا ما جرت انتخابات فإنّها تكون عادة انتخابات مزوره وغير حقيقيه، يقودها الحاكم الديكتاتور بسبب الإرهاب والسجون والإعدام.

الحزب والانتخابات

إنّ من جمله الواجبات الرئيسيه الهامه للأحزاب السياسيه هى المشاركة فى الانتخابات البرلمانيه؛ وانطلاقاً من ذلك، فإنّ المراكز الحزبيه تنشط بشكل غير عادى فى مواسم الانتخابات، وإنّ من أكثر المراحل أهميّه وحيويّه فى حياه الأحزاب السياسيه هى مرحله الانتخابات العامه.

وإذا ما كانت الأحزاب السياسيه ذات ماضٍ حسن وإيجابى وسمعه طيبه على صعيد النشاطات السياسيه والاجتماعيه، وكان الناس يتحسسون تأثيراتها فى ظروفها الاقتصاديه والاجتماعيه، فإنهم ينظرون إلى المرشحين الحزبيين على أنهم ممثلون لهم، ولذا يتوجهون إلى صناديق الاقتراع، ويدلون بأصواتهم لصالح مرشحى تلك الأحزاب.

النظام الحزبى أو النظام البرلمانى

فى نظام حكم الأ-كثريه يتم انتخاب مرشحين لعضويه البرلمان فيما لو فاز هؤلاء بأصوات أكثر، وفى النظم الحزبيه يتم توزيع المقاعد البرلمانيه بنسبه الأصوات التى تفوز بها الأحزاب السياسيه، وعلى سبيل المثال إذا كانت أصوات الناخبين فى منطقهِ تقدر بمائه ألف صوتٍ لصالح عشره مرشحين، وإذا كانت أصوات حزب المحافظين خمسين ألف صوتٍ، والحزب الليبرالى ثلاثين ألف صوتٍ، والحزب الراديكالى عشرين ألف صوتٍ، فإنّ حزب المحافظين يحظى بخمسه نواب والحزب الليبرالى بثلاثة نواب والحزب الراديكالى بنائين.

لقد ثبتت بالتجربة أنّ النظام البرلماني في بلاد ما سيكون ثابتاً ومستقراً إذا كانت هناك أحزاب نشطة تتنافس فيما بينها في الرأي والعقيدة وتبحث في القضايا السياسية وتضع آراءها واتجاهاتها أمام الرأي العام من أجل التحكيم، وبمثل هذه الطريقة يمكن إشراك الرأي العام في النقاش السياسي العام وجعله على رغبة واهتمام بالشؤون السياسية في البلاد.

وفي مثل هذه البلدان تتجه أنظار الجماهير إلى الأحزاب السياسية، ويسعى غالب الأفراد إلى المشاركة في بحث ودراسة القضايا السياسية التي تطرح للنقاش من جانب الأحزاب المختلفة، ثم يختار في خضمّ تضارب الآراء والأفكار المختلفة، الرأي الذي يقبله ويصوّت لصالح أولئك الأشخاص الذين

يلقون بمهمه تطبيق ذلك الرأى فى يوم الانتخابات البرلمانيه. وبهذه الطريقه يمكن أن يظهر ويتجسد الوعي والتثقيف السياسيان لشعبٍ من الشعوب فى العالم.

ثم إنّا قد ذكرنا فى كتاب (الصياغه الجديده) إمكان مشاركه الناس فى وضع القوانين بطريقه أخرى غير الطريقه الديمقراطيه، لكن ذلك لم يطبق فى العالم إلى اليوم.

وهذا آخر ما أردنا إيرادَه فى هذا المجال، نسأل الله سبحانه أن يوفق المسلمين لتطبيق مناهج الإسلام، إنه سميع مُجيب.

سبحان ربك، ربّ العزّه عَمّا يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين. قم المقدسه / ١٤٠٨ هـ

محمد الشيرازى

ملحقات

الأكثرية الشيعيه وحقوقها

نشرت صحيفه (الأيام) البحرينيه فى عددها الصادر فى ١٤/٦/٢٠٠٤ ما أجاب به مكتب سماحه المرجع الدينى آيه الله العظمى السيد صادق الحسينى الشيرازى رحمه الله عليه على أسئلتها حول العراق:

س: كما تعلمون فإن هنالك انتخابات ستجرى فى العراق بعد المرحله الانتقاليه، ما هى مقترحاتكم وتوصياتكم إلى أبنائكم فى العراق؟

ج: يجب أن تكون الانتخابات حره ونزيهه بحيث يكون للشخص الواحد صوت واحد، ويكون عدد نواب كل منطقه حسب كثافتها السكانيه، فمثلا يكون لكل مائه ألف شخص نائب واحد، فالمدينه التى يقطنها مليون يكون لها عشره نواب، والتى يقطنها ثلاثمائه ألف يكون لها ثلاثه نواب، والتى يقطنها خمسون ألف تضم إلى منطقه أخرى ليكون المجموع مائه ألف فيكون للمنطقتين نائب واحد.

ونحن نحذر من أن يصاغ قانون الانتخابات بشكل يضيع حقوق كثير من المواطنين، ولذا ندعو الأخصائيين فى القانون إلى تقديم أطروحاتهم حتى تقام الانتخابات بشكل يؤمن مصلحه الشعب، ويجب أن تجرى الانتخابات بإشراف ممثلين لكل الشعب بمختلف فئاته.

س: على ضوء التطورات التى يشهدها الشأن العراقى، كيف تنظرون إلى المستقبل السياسى لهذا البلد؟

ج: إن مستقبل العراق بإذن الله تعالى سيكون

بخير شرط تحقق أمور، ومنها:

أولاً: عدم هضم حقوق أية مجموعه من الشعب، وإعطاء الأكثرية حقوقها كامله غير منقوصه، وكذلك إعطاء الأقليات حقوقها، قال الله تعالى « لا تظلمون ولا تظلمون »، وعليه فإن لبنه العراق بمعنى جعل الديمقراطية فيه مثل لبنان ينطوى على مخاطر حرب أهليه، فيلزم تحكيم نظام الشورى الحقيقيه عن طريق الانتخابات الحره والنزيهه.

ثانياً: إلغاء قوانين النظام البائد والأنظمه التى سبقته، وتشريع قوانين جديده فى مختلف مناحى الحياه، لأن تلك القوانين لا يتطابق كثير منها مع الإسلام، كما إن كثيراً منها مزاجيه أملتها رغبه الدكتاتوريات البائده، ويكون التشريع عبر مجلس منتخب بانتخابات واقعیه وباستشاره الثقاه من أهل الاختصاص، شرط أن لا يتعارض أى قانون مع الإسلام، قال الله تعالى:

«ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون».

ثالثاً: تأمين الحريه الكامله للحوزات الدينيه والمعاهد العلميه لتقوم بدورها المنشود فى خدمه الدين وتقدم البلاد وازدهارها وبث الثقافه فى أوساط الشعب.

س: كيف تنظرون إلى أعمال العنف التى تستهدف المدنيين العراقيين و هل هناك مسوغات فقهيه تبيح مثل هذه الأعمال؟

ج: نحن من دعاه السلم، وبه يمكن الوصول إلى الحقوق المشروعه، والعنف على الأ-غلب لا- يؤدى إلى نتيجه، وأما استهداف المدنيين العزل وقتلهم فإنه جريمه لا- يرضاها عقل ولا شرع، قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا ادخلوا فى السلم كافة؟»، وقد فُصِّل المرجع الراحل الإمام الشيرازى رحمه الله عليه الموقف الشرعى فى كتاب (السييل إلى إنهاض المسلمين) وغيره من الكتب.

بيان مكتب المرجع الدينى آيه الله العظمى

السيد صادق الحسينى الشيرازى رحمه الله عليه حول الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على محمد وآله الطاهرين، ولعنه الله على أعدائهم أجمعين.

إن العراق الجريح يمر بفتره صعبه، وفى

نفس الوقت مصيريه، قد يتحدد على ضوءها مستقبله لفترة طويلة، وإن أى تفريط فى الحقوق فى هذه الفترة سيكون له نتائج مؤلمه على الأجيال القادمه لا- سمح الله، فينبغى للجميع تحمل المسؤوليه الشرعيه والتاريخيه الملقاه على عواتقهم، والمساهمه الجاده الإيجابيه فى الانتخابات المترقبه، ف:

١: يلزم على جميع العراقيين الكرام المشاركه فى تسجيل أسمائهم للانتخابات، ومن ثم المشاركه العامه فيها، كما يجب على الجهات المسؤوله توفير فرص المشاركه فى الانتخابات للجاليات العراقيه فى بلاد المهجر، حتى يتمكن الجميع من الإدلاء بأصواتهم.

٢: يلزم أن تكون الانتخابات بإشراف ومراقبه دوليه نزيهه، إضافه إلى القوى الدينيه والسياسيه والعشائريه العراقيه، لضمان نزاهه الانتخابات وحريتها واشتراك الجميع فيها. كما يجب توفير المناخ السليم كى لا تتمكن الجهات المشبوهه من التلاعب والتزوير فى الانتخابات، وينبغى الاستفاده من أحدث التقنيات والأساليب التى تمنع من التزوير، كل ذلك بإشراف الخبراء العراقيين والدوليين النزيهين.

٣: يلزم على الأحزاب الإسلاميه والوطنيه المخلصه، عدم الدخول فى ائتلاف مع أحزاب وأشخاص يعارضون الدين، كفلول البعث والأحزاب الإلحاديه والجهات المشبوهه، وعليهم التضحيه بالمصالح الشخصيه والحزبيه لأجل المصلحه العامه، قال تعالى: **قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ؟** سورة القصص: ١٧. فإن مراعاة المصلحه العامه ستضمن المصالح الشخصيه أيضا فى النظره البعيده المدى، فعليهم تقديم لوائح انتخابيه تضم العناصر المخلصه التى تريد مصلحه الأمه فقط، كما يجب عليهم فى لوائحهم إبطال المحاصصه الطائفيه الظالمه التى كانت تمنع الأكثرية حقوقها وتعطيها دون حقها المشروع.

وختاماً: فإن النظام الانتخابى الذى يراد أن يعمل به، بجعل العراق كله دائره واحده، يلزم أن يكون لهذه المره فقط، لا أن يتحول إلى عرف سائد فى الانتخابات اللاحقه، فإن هذا النظام إنما هو لحاله الضروره،

وأما فى الحاله الطبيعیه فيلزم أن تكون هنالك دوائر انتخابیه متعدده، ولعل أفضل السبل فى العراق أن يكون لكل مائه ألف إنسان دائره انتخابیه واحده. نسأل الله تعالى أن يقدر الخير والصالح للعراق، وأن يوفق أهله للخلاص من الاحتلال والفوضى، وأن يأخذ بيده إلى حيث الإيمان والحريه والرفاه والسلام.

١ شهر رمضان ١٤٢٥هـ

رجوع إلى القائمه

پی نوشتها

(١) سوره النجم: ٣-٤.

(١) وإن تداركها رسول الله صلى الله عليه و اله وأبدلها بالنصر، حيث جمع قواه وهجم على المشركين وهزمهم.

(١) سوره آل عمران: ١٥٩.

(١) وفى مجمع البحرين: ج ٣ ص ٣٥٤ ماده (شور): قوله تعالى ؟وأمرهم شورى بينهم؟ يقال: صار هذا الشىء شورى بين القوم: إذا تشاوروا فيه، وهو فعلى من المشاوره وهو المفاوضه، وفى الكلام ليظهر الحق، أى لا ينفردون بأمر حتى شاوروا غيرهم فيه.

(١) مفردات ألفاظ القرآن: ص ٢٧٠.

(١) سوره البقره: ٢٣٣.

(١) سوره آل عمران: ١٥٩.

(١) سوره آل عمران: ١٥٩.

(١) سوره الشورى: ٣٨.

(١) وهذه الأمور تستعرضها الآيات ٣٦-٣٨ من سوره الشورى: ؟فما أوتيتم من شىء فمتاع الحياه الدنيا وما عند الله خيرٌ وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون؟ والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون؟ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاه وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون؟.

(١) وسائل الشيعه: ج ٢٧ ص ٦٢ ب ٦ ح ٣٣٢٠٢. وراجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٤٥ ب ٢٩ ح ٥٣.

(١) سوره الشورى: ٣٨.

(١) سوره الشورى: ٣٦-٣٨.

(١) راجع موسوعه الفقه: ج ٢ ص ٩٢-٩٣.

(١) سورة البقره: ١٩٤.

(١) سورة البقره: ١٩٤.

(١) سورة الشورى: ٤٠-٤١.

(١) أى الحكومه.

(١) راجع سورة الإسراء: ١٠٠، وسورة البقره: ١٩٥، وسورة النساء: ٣٩، وسورة الرعد: ٢٢، وسورة الفرقان: ٦٧.

(١) سورة آل عمران: ١٥٩.

(١) عملاً بالآيه: ٢١ من سورة الأحزاب ؟ لقد كان لكم فى رسول الله أسوه حسنه

لمن كان يرجوا الله واليوم الآخرون وذكر الله كثيراً؟.

() أى العرف.

() سورة الشعراء: ١٩٥.

() سورة البقرة: ٣٠.

() سورة ص: ٢٦.

() بحار الأنوار: ج ٩٩ ص ١١٦ ح ٢.

() سورة آل عمران: ١٥٩.

() سورة آل عمران: ١٥٩.

() أى فى وجوب الشورى.

() سورة آل عمران: ١٥٩.

() من لهُ أربعة شهود فى قبال مَنْ لهُ شاهدين.

() سورة الصافات: ١٤١.

() سورة آل عمران: ٤٤.

() راجع بحار الأنوار: ج ٨٨ ص ٢٣٤ ب ٢ ح ٧.

() سورة آل عمران: ١٥٩.

() سورة البقرة: ٢٧٥.

() تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٣٦٣ ب ٢٥ ح ١٧٧.

() سورة البقرة: ٢٠١.

() سورة الشرح: ٦.

() مستدرک الوسائل: ج ٦ ص ٩١ ب ٤٠ ح ٦٥٠٨.

(١) قاعده فقهيه صدرها روايه، راجع غوالى اللثالى: ج ١ ص ٢٢٢. وللتفصيل انظر كتاب (القواعد الفقيهيه) للإمام المؤلف رحمه الله عليه.

(٢) العُشر: جزء من عشره أجزاء الشىء، قانونٌ كان سائداً فى الدوله الفارسيه والدوله البيزنطيه وفى الجاهليه عند العرب حيث كانت الدوله أو القبيله تأخذ العُشر من البضائع عند بيعها أو عند إدخالها للمدن. وعندما جاء الإسلام حرّم ذلك. وهناك روايات عديده تشير إلى الحرمه، وقد فصل الإمام المؤلف رحمه الله عليه الحديث عن المكوس والعُشر فى موسوعه الفقه ج ١٠٧-١٠٨ كتاب الاقتصاد.

(٣) الزكاه والجزيه والخراج.

(٤) كالاستفاده من الثروات الطبيعيه.

(٥) حيث إنهما بالنص من قبل الله سبحانه.

(٦) كالصححه والبطلان فى العبادات.

(٧) نحو المؤسسات الثقافيه كالجامعات، والخدميه كالمستشفيات ودور الأيتام.

(٨) الحمل الشائع: هو حمل أحد المفهومين على الآخر وجوداً، أى الاتحاد فى المصداق الخارجى كحمل الأبيض على الإنسان.

(٩) ذلك للضروره الفقيهيه لأن المراجع العظام كل منهم فى عرض الآخر، وهم جميعاً فى طول الإمام المعصوم عليه السلام باعتبار أن ولايتهم جميعاً مستمده من الإمام المعصوم عليه السلام، وبعبارة أقصر: أدله التقليد والولايه تشمل كل من جمع الشرائط بلسان واحد ونحو

واحد، فلا يكون رأى أحد الفقهاء حاكما على غيره من الفقهاء.

(١) وقد يؤخذ على هذا القول:

أن ذلك يتنافى مع رضا الله للفقهاء، إضافة إلى أن الأمة لا تدرك أحكام الله بالصوره المطلوبه، لأنها ليست أهل خبره فى هذا الحقل، وكذلك لأن الأمة لا تتفق على رأى ثابت للاختلاف العلمى والطبيعى والمصلحى.

وهذا الكلام مردود من عدة جهات: إن رضا الله سبحانه للفقهاء مشروط بجامعيته للشرائط، ومن تلك الشرائط رضا الأمة به. فلو لم ترض الأمة بالفقيه فإن ولايته ساقطه. وإن الفقيه يرجع إلى الأمة فى الموضوعات. وعند الاختلاف يؤخذ بالأكثر والأشهر.

(١) الكافى: ج ١ ص ٦٧ باب اختلاف الحديث ح ١٠

(١) بحار الأنوار: ج ١٩ ص ٢٤٧ ب ١٠ ح ٢.

(١) انظر (الجمال): ص ٢٣٩ حيث قال عليه السلام: ?أشيروا على?.

(١) الكافى: ج ١ ص ٤٤ باب استعمال العلم ح ٢. بحار الأنوار: ج ٢ ص ٣٣ ب ٩ ح ٢٩.

(١) وكان على رأس من كتب فى هذه الأفكار (جان جاك روسو) فى كتابه العقد الاجتماعى، و(جون لوك) فى كتابه الحكم المدنى، و(مونتسكيو) فى كتابه روح الشرائع. الناشر.

(١) بحار الأنوار: ج ٤٢ ص ٢٥٦ ب ١٢٧ ح ٥٨ عن نهج البلاغه.

(١) نهج البلاغه: الخطب ٣، الخطبه الشقشقيه.

(١) بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٢ ب ٨ ح ٦٢.

(١) بحار الأنوار: ج ٥٤ ص ٢٣٤ ح ١٨٨.

(١) سورة المائدة: ٦٣.

(١) بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢ ب ٣٣ ح ٧.

(١) الدر المنثور: ص ١٠٦.

(١) تفسير أبى الفتوح: ج ٣ ص ٢٢٨.

(١) بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ١٠٥ ح ٤.

() وسائل الشيعة: ج ٥ ص ٢١٦ ح ١١.

() تفسير أبي الفتوح: ج ٣ ص ٣٢٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ١٣٩ ح ١.

() تفسير أبي الفتوح: ج ١٠ ص ٥٦.

() تفسير نور الثقلين: ج ١ ص ٤٠٤.

() مجمع البيان: ج ٣ ص ٣٣.

() مكارم الأخلاق: ص ١٢٤.

() سورة آل عمران: ١٥٩.

() الدرّ المنثور: ج ٢ ص ٩٠.

() تفسير التستري: ص ٢٨.

() تفسير التستري: ص ٢٨.

() تفسير التستري: ص ٢٨.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٢ ح ٩٦١٠.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٠٥.

ح ٤١.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٠٩ ح ١.

() أدب المفرد: ص ٤٠.

() غوالي اللثالي: ج ١ ص ١٠٤.

() تفسير أبي الفتوح: ج ٣ ص ٢٢٩.

() تفسير التستري: ص ٢٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٩٩ ح ٨. وفيه عن أمير المؤمنين عليه السلام.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٦ ح ٩٦٢١.

() تفسير التستري: ص ٢٨.

() مكارم الأخلاق: ص ٣١٩.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٩ ح ٢.

() من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٨٥ ح ٥٨٣٤.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٦٣.

() بحار الأنوار: ج ٦٦ ص ٤١٠ ح ١٢٥.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٥٥ ح ١.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٠٤ ح ٣٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٠٥ ح ٣٩.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤١ ح ٩٦٠٧.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٥ ح ٥.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٤.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٠٥ ح ٣٩.

() الكافي: ج ٨ ص ١٩ ح ٤.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤١ ح ٩٦٠٩.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٤٨.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٤٩.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٠.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥١.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٩.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٢.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٦.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٤٤.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٤.

() غرر الحکم: ص ٥٧ ح ٥٦١.

() غرر الحکم: ص ٤٤٣ ح ١٠١٠٧.

() غرر الحکم: ص ٤٤٣ ح ١٠٠٨٠.

() غرر الحکم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٥.

() غرر الحکم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨١.

() غرر الحکم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٩.

() غرر الحکم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٠.

() غرر الحکم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٦٨.

- () غرر الحكم: ص ٥٥ ح ٤٩٦.
- () غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٣.
- () غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٦٤.
- () غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٤.
- () غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٦٥.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٤٥.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٤٦.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٦٢.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٤.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٥٣.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٧٢.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٦٠.
- () غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٦٩.
- () غرر الحكم: ص ٤٤١ ح ١٠٠٤٣.
- () غرر الحكم: ص ٤٧٥ ح ١٠٨٨١.
- () غرر الحكم: ص ٣٠٩ ح ٧١٠٧.
- () غرر الحكم: ص ٣٠٩ ح ٧١١٠.
- () غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠١١١.
- () غرر الحكم: ص ٣٩ ح ٧١١١.
- () غرر الحكم: ص ٣٤٧.

ح ٧٩٩١.

() غرر الحكم: ص ٣٤٧ ح ٧٩٨٨.

() غرر الحكم: ص ٣٤٧ ح ٧٩٨٨.

() غرر الحكم: ص ٣٤٧ ح ٧٩٩٢.

() غرر الحكم: ص ٦٥ ح ٨٦٥.

() غرر الحكم: ص ٦٥ ح ٨٦٤.

() غرر الحكم: ص ٣٤٧ ح ٧٩٩٠.

() غرر الحكم: ص ٥٦ ح ٥١٧.

() غرر الحكم: ص ٥٥ ح ٤٨٣.

() غرر الحكم: ص ٣٤٧ ح ٧٩٨٥.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٦.

() بحار الأنوار: ج ٧١ ص ١٧٨ ح ١٩.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٩ ح ٩٦٢٩.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٦.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠٠٩٧.

() غرر الحكم: ص ٧٥ ح ١١٨٢.

() غرر الحكم: ص ٤٤٤ ح ١٠١٤٦.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٨.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٧.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٩١.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٩٢.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧٥.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٩ ح ٩٦٢٩.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٢.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٨.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٧.

() غرر الحكم: ص ٧٣ ح ١١١٧.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٥.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٨٤.

() غرر الحكم: ص ٥٥ ح ٤٩٤.

() غرر الحكم: ص ٦٥ ح ٨٥٣.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٦ ح ٤.

() بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ٣٩٣ ح ١١.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠١٠٠.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠٠٩٩.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠١٠٢.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠٠٩٦.

() بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ٣٤١ ح ١٤.

() غرر الحكم: ص ٦٥ ح ٨٥٣.

() بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ٣٤١.

() نهج البلاغه: قصار الحكم: ٢١٥.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠٠٩٥.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠١٠٣.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠١٠٦.

() غرر الحكم: ص ٤٤٣ ح ١٠١٠١.

() بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ٢٨٧ ح ١٨٣.

() بحار الأنوار: ج ١٠٠ ص ٢٥٣ ح ٥٦.

() مستدرک الوسائل: ج ١٣ ص ٤٥٢ ح ١٥٨٧٦.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٩٣.

() غرر الحكم: ص ٤٤٢ ح ١٠٠٧١.

() وسائل الشيعة: ج ١١ ص ١٣١ ح ١.

() بحار الأنوار: ج ٧١ ص ١٨ ح ٢.

() الصحيفة السجادية: الدعاء ٣٦.

() وسائل الشيعة: ج ١١ ص ١٣١ ح ١.

() مستدرک الوسائل: ج ١١ ص ١٦٦.

() بحار الأنوار: ج ١٣ ص ٣٥٧ ح ٦٢.

() الكافي: ج ٨ ص ١٨ ح ٤.

() بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ٢٠٥ ح ١.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٤ ح ٢.

() بحار الأنوار: ج ١٠ ص ٨٩ ح ١.

() الكافي:

ج ١ ص ٢٩ ح ٣٦.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤١ ح ٩٦٠٦.

() وسائل الشیعه: ج ٨ ص ٤٢٤ ح ٤.

() وسائل الشیعه: ج ٨ ص ٤٢٤ ح ١.

() بحار الأنوار: ج ٨٨ ص ٢٥٣ ح ٤.

() بحار الأنوار: ج ٨٨ ص ٢٥٢ ح ١.

() بحار الأنوار: ج ٧٨ ص ٢٠٧ ح ١٨.

() من لا یحضره الفقیه: ج ٢ ص ٢٩٦ ح ٢٥٠٥.

() وسائل الشیعه: ج ١٢ ص ٣٢ ح ١٥٥٦٤ وفيه (استشر فی أمورک).

() بحار الأنوار: ج ٨٨ ص ٢٥٢ ح ٣.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٢ ح ٩٦١٠.

() وسائل الشیعه: ج ١ ص ٧٣ ح ٦.

() بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ١٩٥ ح ١٤.

() مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٣٨ ح ٢٠١.

() وسائل الشیعه: ج ٨ ص ٤٢٦ ح ٦.

() الکافی: ج ٢ ص ٣٧٦ ح ٦٠.

() بحار الأنوار: ج ٧١ ص ١٩٦ ح ٢٨.

() وسائل الشیعه: ج ٨ ص ٤٢٦ ح ١١.

() بحار الأنوار: ج ٨٨ ص ٢٥٤ ح ٥.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٤ ح ٩٦١٥.

() بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ٢٢٩ ح ١٠٧.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٤-٣٤٥ ح ٩٦١٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٩٩ ح ٩.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٦ ح ٨.

() بحار الأنوار: ج ٤٣ ص ٣٣٧ ح ٩.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٦ ح ٩٦٢١.

() الكافي: ج ٢ ص ٣٦٣ ح ٥.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٠٤ ح ٣٧.

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٢ ح ٩٦١٠.

() وسائل الشيعة: ج ١٣ ص ٢٢٣ ح ٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ٢٣٢ ح ١٠٧.

() مستدرک الوسائل: ج ٩ ص ١٥٤ ح ١٥٣٣.

() الكافي: ج ١ ص ٢٠ ح ١٢.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٤٢٦ ح ٦ وفيه: (عن أبي عبد الله عليه السلام).

() مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٢ ح ٩٦١١.

() بحار الأنوار: ج ٦٧ ص ٣٨٦ ح ٤٧.

() مستدرک الوسائل: ج ١٥ ص ١٣٠ ح ١٧٧٥٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٠٣ ح ٣٤.

() وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٢٦٥ ح ٨.

() بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٩٨ ح ١.

() لا- يخفى أن الإمام المؤلف رحمه الله عليه يرى وجود فوارق بين الديمقراطيه الغربيه والاستشاريه الإسلاميه ذكرها في كتابه (الفقه: السياسه) وإليك بعضها:

١: السیاده فی النظام الديمقراطی هی للشعب، بمعنی أن الشعب هو سيد نفسه وليس هناك قوه أعلى سلطه من الشعب. بينما السیاده فی نظام الشوری

للقانون الإلهي (القرآن الكريم والسنة أى الأحكام) فحتى الحاكم لا بد أن يخضع للقانون الإلهي.. بل وحتى الأنبياء والأئمة ؟ عليهم التقيد بهذه القوانين.

٢: الشعب هو الذى يسنّ القوانين فى النظام الديمقراطى، بينما فى الإسلام لاحق لأحد فى سن القوانين، فالأحكام هى من الله، والله كشف عنها فى كتابه أو جعلها مخفيه لحكمه، وطلب من العلماء الكشف عنها واستنباطها. ؟

٣: يأخذ النظام الديمقراطى بالأكثرية على أنه الحق، بينما يأخذ الإسلام بهذا المبدأ من باب الترجيح فقط، فرأى الأكثرية لا يمثل الحق فى النظام الإسلامى فقد يكون الحق مع الأقلية.

() لنا ملاحظات على التعاريف التى ذكرت وستذكر فى هذا الفصل للأحزاب، باعتبار أنها تعاريف قد لا تطابق الواقع، وقد فصلنا الحديث عن التعريف الصحيح للحزب ولمختلف الأحزاب وعن الأهداف التى تتوخاها بعض الأحزاب فى العديد من كتبنا، منها: (السبيل إلى إنهاء المسلمين) و(الفقه السياسه) و(ممارسه التغيير) وغيرها فلتراجع، ومنها يتضح أن التعاريف والتقسيمات اللاحقه لا تعكس آراءنا وإنما ذكرت لتعرّف القارئ بما للآخرين من تصورات وآراء حول الموضوع.

() موسوعه الفقه: ج ١٠٥-١٠٦.

() موسوعه الفقه: ج ١٠٧-١٠٨.

() ذكر الإمام المؤلف رحمه الله عليه الديمقراطيه وجعلها مرادفه للاستشاريه من باب التماشى مع البحث، وإلاّ فهناك فروق بينهما ذكرها سماحته فى بعض كتبه ونبها إلى ذلك فى بدايه الفصل الرابع.

() سوره الأحزاب: ٢٢.

() سوره المائده: ٥٦.

() سوره المجادله: ١٩.

() سوره الكهف: ١٢.

() مستدرک الوسائل: ج ١٤ ص ٧٩ ح ١٦١٤٢.

() ذكر الإمام المؤلف رحمه الله عليه سمات الحزب الديكتاتورى فى موسوعه الفقه: ج ١٠٩-١١٠.

() أى أهداف الشعب وطروحاته.

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩

